

وثيقة صادرة عن
البنك الدولي

تقرير رقم: GZ-115201

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المؤسسة الدولية للتنمية

مؤسسة التمويل الدولية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

إستراتيجية المساعدة

للسنوات المالية 2018 - 2021

للضفة الغربية وقطاع غزة

6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

وحدة الإدارة القطرية للضفة الغربية وقطاع غزة
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البنك الدولي

وحدة الإستراتيجيات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مؤسسة التمويل الدولية

عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على الجهات والأفراد المرسله إليهم ويجوز لهم استخدامها لأداء واجباتهم الرسمية فحسب. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون تخويل من مجموعة البنك الدولي.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها (في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)
وحدة العملة = شيكل إسرائيلي جديد
دولار أمريكي واحد = 3.51 شيكل إسرائيلي جديد

الاختصارات والأسماء المختصرة

أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية	NPA	الخدمات التحليلية والاستشارية	ASA
السلطة الفلسطينية	PA	الوكالة الفرنسية للتنمية	AFD
الإفناق العام والمساءلة المالية	PEFA	لجنة الاتصال الخاصة	AHLC
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	PENRA	مكافحة غسل الأموال	AML
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	PERC	صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	CAFEF
شركة النقل الوطنية للكهرباء	PETL	موازنة المواطن	CB
إدارة شؤون المالية العامة	PFM	مجالات الحلول المشتركة	CCSA
الصندوق الاستئماني لتنمية البنية التحتية في فلسطين	PIDTF	مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
سلطة الأراضي الفلسطينية	PLA	مصلحة مياه بلديات الساحل	CMWU
سلطة النقد الفلسطينية	PMA	منسق أعمال الحكومة في المناطق	COGAT
البرنامج الاستشاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية	PPIAF	وزارة التنمية الدولية البريطانية	DFID
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP	سندات التأثير الإنمائي	DIB
الصندوق الاستئماني للإصلاح والتنمية في فلسطين	PRDP	شركات التوزيع	DISCO
صندوق تعزيز القطاع الخاص	TF	منحة لأغراض سياسات التنمية	DPG
ديوان الرقابة المالية والإدارية	PSEF	المفوضية الأوروبية	EC
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	SAACB	الاتحاد الأوروبي	EU
العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	SME	مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء	ESPIP
المساعدة الفنية	STEM	التمويل لإيجاد فرص عمل (مشروع)	F4J
الصندوق الاستئماني الخاص بالصفة الغربية وقطاع غزة	TA	الهشاشة والصراع والعنف	FCV
الأمم المتحدة	TFGWB	إجمالي الناتج المحلي	GDP
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)	UN	المناطق الصناعية بقطاع غزة	GIE
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	UNWRA	حكومة إسرائيل	GOI
ضريبة القيمة المضافة	USAID	برنامج تمويل التجارة العالمية	GTFP
مجموعة البنك الدولي	VAT	الموارد البشرية	HR
تقرير عن التنمية في العالم	WBG	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
منظمة الصحة العالمية	WDR	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	ICT
	WHO	المؤسسة الدولية للتنمية	IDA
		مؤسسة التمويل الدولية	IFC
		صندوق النقد الدولي	IMF
		شركة إنتاج كهرباء مستقلة	IPP
		تقييم أداء أجهزة الحكم المحلي	LGPA
		صندوق تطوير وإقراض البلديات	MDLF
		منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MNA
		الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	MIGA
		وزارة الخارجية	MOFA
		وزارة الصحة	MOH

مذكرة تفاهم	MOU
منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة	MSME
المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	NGEST
منظمة غير حكومية (جمعية أهلية)	NGO

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	مؤسسة التمويل الدولية	البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية	نائب الرئيس المدير والممثل المقيم رئيس فريق العمل
كابكو هوندا ميرلي بارودي بيرسيفوني إكونومولياي عابدين	ستيفاني فون فرايديبيرغ مؤيد مخلوف يوسف حبيش	حافظ غانم مارينا ويس رانجانا موخيرجي	

المحتويات

1	ألف. مقدمة
2	باء. السياق السياسي
3	جيم. السياق الاقتصادي
5	دال. التحديات التي تواجه النمو الذي يقوده القطاع الخاص واستراتيجية إيجاد فرص العمل
7	هاء. خبرات تنفيذ استراتيجية المساعدة السابقة
10	واو. البرامج المقترحة
23	زاي. الاتصال والتواصل
23	حاء. المخاطر وإجراءات تخفيفها
25	الملحق 1 إطار رصد النتائج
29	الملحق 2: أموال المانحين المكملة لمنح البنك الدولي
32	الملحق 3. مؤشرات مختارة* لأداء وإدارة حافظة مشروعات البنك
33	الملحق 4. حافظة عمليات البنك *
35	الملحق 5. حافظة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية القائمة التي تم الارتباط بها وصرفها
36	الملحق 6. الضمانات القائمة المقدمة من الوكالة الدولية لضمان المخاطر في الضفة الغربية وقطاع غزة

ألف. مقدمة

1. توضح هذه الوثيقة إستراتيجية مساعدة مجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات المالية 2018 - 2021، وشارك في إعدادها البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشير هذه الوثيقة إلى الخبرات والتجارب الخاصة بتنفيذ هذا البرنامج أثناء فترة إستراتيجية المساعدة السابقة للسنة المالية 2015 - 2016 حتى الآن. وتقتصر هذه الوثيقة تغييرًا في بنية التنمية الفلسطينية لتشجيع وحفز المزيد من مساهمات القطاع الخاص بهدف مساندة النمو وخلق فرص العمل لصالح قطاع عريض من السكان.

2. لن يتحقق النمو الاقتصادي السريع والمستدام في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا من خلال اتفاق الوضع النهائي. ويواجه الشعب الفلسطيني بيئة سياسية ملبدة بعدم اليقين والضبابية، ويتسم النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بعدم القدرة على خلق فرص عمل وتحقيق دخل يعمل على تحسين مستوى المعيشة. وتؤدي القيود على حركة التجارة والوصول إلى الموارد إلى تراجع مستمر في القاعدة الإنتاجية للنشاط الاقتصادي، وقد تراجعت نسبة التصنيع الوسيط في النشاط الاقتصادي بمقدار النصف في السنوات الخمس والعشرين الماضية، وفي الوقت نفسه تراجع حجم النشاط الزراعي بمقدار الثلثين. وينبغي أن يحتل إيجاد فرص العمل الصادرة في أي خطة تنمية إستراتيجية. وتقترب معدلات البطالة في الوقت الحالي من 30% في المتوسط، وهناك مؤشرات تفيد بانتشار معدلات الفقر. وتعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى معدلات بطالة على مستوى العالم إذ تبلغ نسبة البطالة بين الشباب (في سن 15 - 29) 39%، وتبلغ النسبة في قطاع غزة 58%. ولم ينتقل إلى سوق العمل بصورة تامة سوى 16% من الشباب.

3. ينبغي عمل الكثير لتنشيط تنمية وتطوير القطاع الخاص وتهينة بيئة لخلق فرص عمل تتسم بالديناميكية وتشمل الجميع قبل التسوية النهائية. ويسلط تقرير عن التنمية في العالم 2011 بعنوان *الصراع والأمن والتنمية* الضوء على أهمية خلق فرص العمل في منع الرجوع إلى الصراع. ومن الضروري خلق بيئة داعمة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد. ويحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى خلق فرص عمل ودخول لتحسين مستويات المعيشة إذ من دون فرص العمل وهذه الدخول هناك مخاطر جمة تتمثل في العودة إلى الصراع. وأدت القيود على حركة التجارة والوصول إلى الموارد في الضفة الغربية في ظل حصار دام 10 سنوات لغزة إلى تهميش القاعدة الإنتاجية. ويؤدي انهيار البنية التحتية الأساسية وانقطاع الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء، بصورة مستمرة إلى تقويض قدرة أنشطة الأعمال والشركات على العمل، وزيادة تكاليف الإنتاج. وباعت بالفشل الذريع محاولات إضفاء الصيغة التجارية على خدمات البنية التحتية. وهناك شعور بعدم الارتياح بين المستثمرين بسبب تراكم المتأخرات وعدم الثقة في قواعد الانضباط المالي في سلسلة القيمة. ويعتمد النشاط الاقتصادي على الواردات إذ يزيد حجم الواردات على حجم الصادرات بأكثر من 3 أمثال ويقترب العجز التجاري من 40% (وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم). واتسمت معدلات الاستثمار بالتدني حيث تُوجه معظم الاستثمارات إلى أنشطة غير إنتاجية نسبيًا لم تحقق القدر الكافي من فرص العمل. وهناك حاجة إلى تغيير حتمي في هذا الاتجاه لمنع مزيد من التدهور للأفاق الاقتصادية نظرًا لأن غياب هذا التغيير سيؤدي إلى تأجيج الوضع الاجتماعي القابل للاشتعال بشدة.

4. بالنسبة لاقتصاد بهذا الحجم، فإن مسار النمو المستدام يعتمد على القطاع الخاص المحلي الذي يستطيع المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية وبمقدوره زيادة صادراته من السلع والخدمات. ومن الضروري خلق بيئة داعمة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد. وقد تُعزز زيادة الاستثمار قدرات الاقتصاد، وتكون مبعث إلهام وتشجيع لجهود رواد الأعمال، وتساعد على خلق الوظائف التي تشتد الحاجة إليها، لا سيما للأعداد الكبيرة من النساء والشباب عاطلين. وهذا يتطلب توسيع نطاق مساعدات مجموعة البنك الدولي كي يمتد من العمل بصورة رئيسية مع السلطة الفلسطينية إلى العمل مع جميع عناصر النشاط الاقتصادي - لا سيما القطاع الخاص - ومشاركة جميع مؤسسات وعناصر مجموعة البنك الدولي في القوى التي تعمل على تنمية وتطوير القطاع الخاص. وسيتم تفعيل هذا النطاق الموسع من خلال تعظيم نهج التمويل من أجل التنمية فيما يتعلق بالإجراءات التدخلية لمجموعة البنك الدولي. وسيستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تؤتي هذه الجهود المنافع المرجوة منها بصورة تامة وقبل أن يبدأ القطاع الخاص المعزز في خلق فرص العمل. ونظرًا لإشراك مجموعة أوسع نطاقًا من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، ستعطي إستراتيجية المساعدة المقترحة 4 سنوات بدلًا من سنتين.

5. توضح إستراتيجية المساعدة المقترحة تحولًا في مشاركة البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة مع مزيد من التركيز على حفز بيئة تعمل على تحقيق النمو الديناميكي والشامل للجميع للقطاع الخاص. وسيحقق ذلك من خلال إصلاحات قطاعية ومن خلال تعزيز المؤسسات وبالمساعدة في التخفيف من المخاطر المتبقية التي يواجهها المستثمرون في بيئة تتسم بعدم اليقين والهشاشة. ويدور محور تركيز مجموعة البنك الدولي والمجتمع الدولي في إطار المساندة المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة حول تعزيز المؤسسات حتى يتسنى للدولة الفلسطينية المستقبلية تقديم الخدمات لمواطنيها. وقد ساعدت في بناء القدرات المؤسسية من قاعدة متدنية مع تحسين تقديم الخدمات على المستوى المحلي، لكن ثمة ضرورة لتعميق الجهود الرامية إلى بناء بيئة داعمة لتطوير وتنمية القطاع الخاص.

6. يتمثل الهدف الرئيسي للإستراتيجية المقترحة في مساندة استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وباتباع نهج تعظيم التمويل من أجل التنمية، من المتوقع أن تتضمن الإجراءات التدخلية المقترحة ما يلي:

• مساندة الإصلاحات الحساسة وبالغة الأهمية التي تعمل على معالجة الاختناقات التي تمنع نشأة مشروعات القطاع الخاص والاستثمارات وخلق فرص العمل (يشمل ذلك بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والمهارات، والتجارة، والتكامل في الأسواق الإقليمية، والبنية التحتية، والقطاع المالي)؛ و

● **تقديم المساندة لتحقيق المشروعات الخاصة،** ويشمل ذلك المساندة المتكاملة من مجموعة البنك الدولي في مشروعات الهيكلة، وتعبئة التمويل من الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، وإتاحة أدوات لمعالجة المخاطر (يشمل ذلك التأمين لتغطية المخاطر السياسية، والتمويل المختلط) حتى يمكن أن تصبح هذه العمليات والمعاملات ممكنة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مسارين متوازيين:

- 1) **المسار الأول:** الاستفادة من الصناديق الاستثمارية التي يديرها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة هذه الإستراتيجية الجديدة وهذا النهج التكاملي. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، تمثلت خبرات وتجارب مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق نسب رفع مالي بلغت 3:1 من خلال صندوقها الاستثماري.
- 2) **المسار الثاني:** إنشاء صندوق لتعزيز القطاع الخاص بعد مناقشة إستراتيجية المساعدة المقترحة للضفة الغربية وقطاع غزة من جانب مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي. وسيقدم البنك الدولي الموارد التمويلية الأولية لصندوق تعزيز القطاع الخاص من الصندوق الاستثماري لغزة والضفة الغربية الذي يديره البنك الدولي (مبدئيًا بقيمة 20 مليون دولار)، كما سيسعى للحصول على مساهمات إضافية من المانحين لهذا الصندوق الجديد. وسيتم التوسع في هذا الصندوق إذا ما صاحب التقدم في عملية السلام زيادة في التمويل المتاحة. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في الوصول إلى نسبة رفع مالي تبلغ 5:1 مع اتساع نطاق الصندوق.

7. **بخلاف الجهود الرامية إلى مساندة القطاع الخاص، من الأهمية بمكان التركيز بصورة قوية على تحقيق الرفاهية المشتركة وعلى شريحة الأريعيين في المانة الأدنى في ظل هذا الوضع الراهن المتردي، مع ضرورة تجديد العقد الاجتماعي من خلال تحسين تقديم الخدمات العامة والحماية الاجتماعية.** وستكون الأولوية لتعزيز قدرات المؤسسات وخضوعها للمساءلة من أجل بناء ثقة الجماهير، ويتمثل الهدف من وراء ذلك في مساندة إنشاء تحالفات من أجل تجديد عملية الإصلاح مثل مبادرة بناء الوعي بموازنة المواطن التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. وستغطي المشاركة قطاع غزة والضفة الغربية، لكن برنامج غزة (التي تخضع لسيطرة محدودة من جانب السلطة الفلسطينية) سيركز بصورة قوية على استهداف وحماية الشرائح المستضعفة، ويشمل ذلك من خلال تقديم الخدمات الأساسية.

8. **عند تنفيذ الإستراتيجية المقترحة، ترتفع المخاطر.** وسيؤدي ما يلي إلى إعاقة تحقيق نتائج إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بصورة مستمرة: العلاقة المعقدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ والانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية (هناك جهود مصالحة تُبذل في الآونة الأخيرة لرأب هذا الصدع)؛ والقيود واسعة النطاق على بيئة أنشطة الأعمال في قطاع غزة والضفة الغربية. وبخلاف هذه المسائل السبائية، تمثل هذه الإستراتيجية في حد ذاتها تحولاً جوهرياً في الاهتمام بالقطاع الخاص وهذا التحول قد يواجه مقاومة من هؤلاء الساعين إلى تحقيق منافع من وجود بيئة مقيدة لأنشطة الأعمال. وعلاوة على ذلك، قد يستغرق الأمر وقتاً كي تتحقق النتائج - التي تشمل ما يتعلق بتوفير فرص العمل - وذلك نظراً لتردد المستثمرين في تنفيذ استثمارات جديدة في ظل بيئة سياسية تموج بالسيولة والهشاشة على الرغم من التقدم المحرز على صعيد العديد من السياسات والمؤسسات، وتوفر أدوات لمواجهة المخاطر، والمساندة المباشرة عند إعداد العمليات. وهناك أيضاً مخاطر تتمثل في أن مستثمري القطاع الخاص المستفيدين أشد استفادة من الفرص الجديدة سيستمررون في التركيز ويمقدورهم حجب فرص النمو للشركات وأنشطة الأعمال الصغيرة. ومن الممكن أن يؤدي اندلاع العنف مجدداً إلى العصف بالتقدم المحرز. من ناحية أخرى، من الممكن أن يؤدي التقدم بوتيرة سريعة على صعيد المصالحة وعملية السلام إلى تسريع وتيرة تحقيق النتائج فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو - ومن الممكن أن يصاحب ذلك توسيع نطاق الإجراءات التدخلية المقترحة دعماً لنشاط القطاع الخاص، ويشمل ذلك صندوق تعزيز القطاع الخاص.

باء. السياق السياسي

9. **أنشئت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة بعد اتفاقيات أوسلو في 1993.** وتتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية المدنية عن معظم السكان الفلسطينيين، غير أن سلطاتها الأمنية اقتصرت على المراكز الحضرية الكبرى. وتمارس إسرائيل سيطرة تامة على قطاعات كبيرة من الأراضي حول المستوطنات ومحاور الحركة الأساسية، وهو ما يعني أن 61% من الضفة الغربية (ما يسمى المنطقة ج) خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية. وبموجب اتفاقيات أوسلو كان الغرض من هذه الترتيبات أن تكون تدابير مؤقتة ليحل محلها اتفاق الوضع النهائي بحلول عام 2000، لكن هذا الاتفاق لا يزال سارياً.

10. **تم الشروع في العديد من عمليات السلام لكن لم تتجج أية عملية منها.** ولا تزال مباحثات السلام بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل متوقفة منذ مبادرة الولايات المتحدة (مباحثات كيري) التي انتهت دون تحقيق النجاح المنشود في 2014. وتلاشت المبادرة المصرية التي طُرحت في 2016، ولم يسفر عن قمة باريس التي استضافتها فرنسا وعُقدت في يناير/كانون الثاني 2017 أي نجاح. وبعد دخول الإدارة الأمريكية الجديدة في 2017، حظيت عملية السلام بأولوية مجدداً. وحضر الممثل الخاص للولايات المتحدة للمفاوضات الدولية اجتماعات مايو/أيار وسبتمبر/أيلول 2017 للجنة الاتصال الخاصة - التي ضمت السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومانحين آخرين - في بروكسل ونيويورك على التوالي، وتم العمل على بناء قوة دفع من أجل جولة جديدة محتملة من مفاوضات الوضع النهائي.

11. **لا يزال نظام الحكم منقسماً في فلسطين، لكن هناك جهود مصالحة تُبذل في الوقت الراهن.** وهي الفصيل السياسي الذي يترأسه الرئيس محمود عباس أبو مازن، السلطة الفلسطينية القائمة في رام الله، في حين تمثل حماس السلطة الفعلية في قطاع غزة. وقد منع الانقسام السياسي والصراع بين غزة والضفة الغربية منذ 2007 تنسيق السياسات ونجم عن ذلك إطاران تنظيميان متوازيان،

وأدى ذلك إلى تفتيت المجال الاقتصادي المحدود بالفعل. وتتسم عملية تقديم الخدمات في قطاع غزة بالتعقيد بسبب وجود جهتين مختلفتين لتقديم الخدمات - واحدة تدفع لها وتديرها السلطة الفلسطينية في رام الله، والأخرى تدفع لها وتديرها بحكم الواقع السلطة القائمة في غزة. وتظهر السلطة الفلسطينية القائمة في رام الله بصورة مستمرة عدم رغبتها في مساندة السلطة الفعلية في غزة بصورة غير مباشرة. وتوسّطت الحكومة المصرية في جهود المصالحة التي جرت مؤخرًا بين الفصائل الفلسطينية. وتشير التقارير الإعلامية إلى الجهود القوية لتحقيق المصالحة بين فتح وحماس على نطاق لم تشهده السنوات الأخيرة الماضية. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، استأنفت السلطة الفلسطينية السيطرة، لأول مرة منذ 10 سنوات، على المعابر الحدودية بين قطاع غزة ومصر/إسرائيل. وتراقب مجموعة البنك الدولي والمجتمع الدولي الموقف عن كثب.

12. اتسمت التكاليف البشرية للعزلة السياسية لغزة بأنها باهظة. وأدى العديد من الصراعات والحصار على غزة إلى خلق أزمات إنسانية وتفاقم التحديات الإنمائية. ويحصر سكان غزة البالغ عددهم مليوني نسمة في مساحة تبلغ 160 كم مربعًا، وليس لديهم القدرة على السفر خارج هذه المساحة من دون تصريح من حكومة إسرائيل أو مصر. وتعتبر معدلات البطالة في غزة من أعلى المعدلات في العالم. وترتفع معدلات الفقر في غزة أيضًا حتى على الرغم من حصول 80% من سكانها على بعض المعونات. وزاد عدم كفاية إمدادات الكهرباء (أقل من نصف احتياجات غزة) بسبب نقص المحروقات البديلة نتيجة للحصار؛ إضافة إلى ندرة الحطب والغاز، وارتفاع تكاليف الوقود/المحروقات السائلة وعدم توفرها بسهولة لسكان غزة. ويؤدي نقص إمدادات الكهرباء في غزة إلى تقييد شديد لسبل وصول مليوني نسمة إلى الخدمات الطبية الحساسة نظرًا لأن المستشفيات تواجه انقطاع التيار الكهربائي؛ وهذا النقص في إمدادات الكهرباء يؤثر على ضخ وتوزيع مياه الشرب. وهناك سحب مفرط من مستجمعات المياه الجوفية في غزة، وهي المصدر الوحيد لمياه العذبة، بنسبة 200%، وتعاني هذه المستجمعات من تسرب مياه البحر إليها. ونتيجة لذلك، لا تتجاوز نسبة المياه الصالحة للشرب من هذه المستجمعات 5 - 10%. ولا تتم معالجة سوى نسبة ضئيلة من مياه الصرف، ويتم تصريف مياه الصرف غير المعالجة في نهاية المطاف (حوالي 100 مليون لتر يوميًا) في البحر المتوسط وينجم عن ذلك تفشي الأمراض المرتبطة بالمياه. ويجبر هذا الوضع سكان غزة على الاعتماد على مولدات الديزل البديلة، ومياه الشرب من شاحنات الصهاريج الخاصة.

جيم. السياق الاقتصادي

13. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تذبذب وعدم استدامة معدلات النمو. وقد تدهور هيكل النشاط الاقتصادي بشدة منذ التسعينيات. على سبيل المثال، شهد قطاع الصناعات التحويلية، وهو بحكم العادة أحد المحركات الرئيسية للنمو الذي تقوده الصادرات، ركودًا كبيرًا، وتراجع نصيبه في إجمالي الناتج المحلي من 19% في 1994 إلى 11% في 2015. وتراجع نصيب قطاع الزراعة أيضًا من 12% إلى 4% في الفترة نفسها. وحدثت معظم معدلات النمو نسبيًا في خدمات القطاع العام على مدى العقدين الماضيين. وتراجعت مستويات الاستثمارات الخاصة التي بلغ متوسطها 15% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة الماضية، وتركزت في أنشطة متدنية الإنتاجية أقل تأثرًا بالمخاطر السياسية. وتتركز الصادرات الفلسطينية بصورة كبيرة في خدمات ومنتجات متدنية القيمة المضافة، ونصيبها في النشاط الاقتصادي متدن ويقف عند 17 - 18%. وساعدت المبالغ الكبيرة من المساعدات المالية التي قدمها المجتمع الدولي على مدى العقدين الماضيين في التخفيف من أثر هذه القيود على عجلة النمو، لكن المعونات تراجعت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة الماضية (من 32% من إجمالي الناتج المحلي في 2008 إلى حوالي 6% من إجمالي الناتج المحلي في 2016)، ومن غير الممكن أن تستمر بديلًا لنقص التقدم المحرز على صعيد المساهمة من القطاع الخاص لتحقيق النمو، وإيرادات المالية العامة، وإيجاد فرص العمل.

14. منذ حرب 2014 في غزة، شهدت معدلات النمو الاقتصادي تباطؤًا بسبب عوامل غير مستدامة. ودفع الأثر الاقتصادي الحاد لهذه الحرب الاقتصاد الفلسطيني إلى هوية الركود في 2014. ومنذ ذلك الحين، شهد النشاط الاقتصادي طفرة إذ بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 3.5% في 2015، وتشير التقديرات إلى بلوغه 4.1% في 2016. لكن أيًا ما كان الأمر، فإن محركات عجلة النمو في الأونة الأخيرة تتسم بعدم الاستدامة. وتبين أحدث أرقام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن معدلات النمو في قطاع غزة بلغت 7.7% في 2016 بسبب طفرة في نشاط الإنشاءات بعد زيادة حجم مواد البناء الداخلة إلى القطاع. وفي الضفة الغربية، تشير التقديرات إلى زيادة النشاط الاقتصادي بنسبة 3% ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة استهلاك الأسر المعيشية نتيجة القروض المقدمة من البنوك.

15. زاد عدد العاطلين عن العمل. وعلى مدى العقدين الماضيين، زاد عدد الفلسطينيين في قوة العمل بواقع 800 ألف، في حين تم إيجاد 500 ألف فرصة عمل إضافية من جانب القطاع الخاص والقطاع العام. ونتيجة لذلك، زاد عدد العاطلين عن العمل، ونجم عن ذلك زيادة هائلة في معدلات البطالة تراوحت ما بين 20 - 31% بعد فترة اتفاقات أوسلو. ويفرض هذا الوضع مخاطر على السلام والاستقرار على المستوى شبه الإقليمي. وتبين أحدث البيانات عن الربع الثاني من 2017 أن معدلات البطالة في زيادة في الأونة الأخيرة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية إذ بلغ متوسطها 29%. وبلغت معدلات البطالة في الضفة الغربية 21% في منتصف يونيو/حزيران 2017 على الرغم من الزيادة في عدد السكان الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات. وبلغت معدلات البطالة في غزة 44% ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تباطؤ وتيرة أنشطة إعادة الإعمار.

16. يعاني سوق العمل الفلسطيني من مشكلات هيكلية تتمثل في الإشتغال لا سيما بالنسبة للشباب والنساء. ولا يعمل في الوقت الحالي سوى 41% من الشريحة العمرية في سن 15 - 29 سنة في سوق العمل، ما يعكس صورة تشاؤمية لأفاق التوظيف. وعلى الرغم من تدني نسبة المشاركة، فإن معدلات البطالة بين هذه الفئة بلغت 30% في النصف الثاني من 2017 في الضفة الغربية، وتراوحت 62% في قطاع غزة. ويرتبط أحد الشواغل في سوق العمل الفلسطيني بالفروق الهائلة في المشاركة في سوق العمل حسب نوع الجنس. فقد بلغت مشاركة الذكور 72% في 2017 (نسبة غير بعيدة عن المتوسط في الشريحة الأدنى من بلدان أخرى متوسطة الدخل)، في حين اتسم تمثيل المرأة بالتدني في سوق العمل الفلسطيني بنسبة مشاركة بلغت 19% فقط في الأونة الأخيرة - مقارنة بمتوسط يبلغ 39% في البلدان المقارنة. وتشير الأدلة والشواهد المتواترة إلى أن القيود على الحركة والتقاليد الثقافية تقوم بدور أساسي في إبعاد المرأة عن سوق العمل. ومن ثم، لا يتاح للمرأة سوى النزر اليسير من الفرص في أماكنهن، مما يثنيهن عن المشاركة في سوق العمل. وتؤكد البيانات أن التعليم العالي لا يحسن فرص التوظيف للمرأة في الأراضي الفلسطينية، في حين أنه يحسنها للرجل. وواقع الحال أن 50% من النساء اللاتي يحملن درجة البكالوريوس وشهادات عليا عاطلات عن العمل مقارنة بأقل من 10% من النساء الحاصلات على شهادات أدنى.

17. يتسم موقف المالية العامة بالهشاشة، وهناك قيود على تحصيل الإيرادات، وضعف في مكونات الإنفاق، وهو ما يفضي إلى عجز جوهري وفجوة تمويلية كبرى. وهناك ضعف في إمكانية تحقيق إيرادات لدى السلطة الفلسطينية بسبب القيود على الحركة والوصول إلى الخدمات والموارد. على سبيل المثال، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عدم قدرة الفلسطينيين على استغلال الفرص الاقتصادية في المنطقة (ج) يؤدي إلى خفض إجمالي الناتج المحلي المحتمل ليصل إلى 3.5 مليار دولار في السنة، والإيرادات المحتملة لتصل إلى 800 مليون دولار في السنة. ويؤثر أيضًا ضعف فاعلية النظام الضريبي في قطاع غزة وضعف إدارة الإيرادات في الضفة الغربية على الإيرادات المحتملة للسلطة الفلسطينية. وعلى جانب الإنفاق، تضخمت فاتورة الأجور بسبب مزيج من مستويات المكافآت والإثابات الأعلى بصورة جوهريّة من القطاع الخاص بالنسبة لمعظم الموظفين، والإفراط في التوظيف في قطاعات الأمن والصحة والتعليم. ويتسم نظام المعاشات التقاعدية بالمفرط وعدم الاستدامة. وتشير تنبؤات البنك الدولي إلى بلوغ إجمالي العجز ما يزيد على 10% من إجمالي الناتج المحلي في 2017، وهو ما يؤدي (مع تراجع المساندة المقدمة من المانحين) إلى فجوة تمويلية تقدر بنحو 800 مليون دولار تقريبًا. ويفرض هذا الوضع مخاطر جوهريّة على الاقتصاد.

18. حتى مع تحقيق الاقتصاد الفلسطيني تقدم نحو إحراز هدف البنك الدولي المتمثلين في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام، لا تزال تحديات الفقر وعدم المساواة ماثلة. واتسمت معدلات الفقر بالتذبذب أثناء السنوات 2004 - 2011

الإطار 1: الأولويات التي تم تحديدها في المذكرة التشخيصية الشاملة للبنك الدولي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة

تحدد هذه المذكرة 3 مجالات أولوية للإجراءات التدخلية لمجموعة البنك الدولي لمساندة السلطة الفلسطينية تتضمن: (1) مناخ أنشطة الأعمال وفرص العمل؛ (2) المؤسسات وتقديم الخدمات؛ (3) التخفيف من تشوهات الاقتصاد الكلي. وهناك مجالات يمكن أن تتخذ فيها السلطة الفلسطينية إجراءات لتعزيز النواتج الاقتصادية لكن من الممكن زيادة الأثر المرجو مع التخفيف من القيود الخارجية.

وبالنسبة لمناخ أنشطة الأعمال، تواجه الشركات الفلسطينية قيودًا جسيمة تعوق الاستثمار وخلق فرص العمل. وتعاني الاستثمارات الإنتاجية من اختناق بسبب مناخ التنظيمي المشوش والمهترئ الذي يتأثر بسيطرة المصالح المكتسبة. وتبذل السلطة الفلسطينية جهودًا لتحديث الأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتشريع الاقتصادي والتجاري، والحد من تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال. ومن الأهمية بمكان الاستمرار في إحداث مواءمة بين البيئة القانونية والتنظيمية في قطاع غزة والبيئة القانونية والتنظيمية في الضفة الغربية. وتشير الشركات إلى أن توفير الأراضي يعد أحد المعوقات الكبرى التي تواجهها. وعلى الرغم من أن هذه المسألة منشأها عدم توفر سبل الوصول إلى المنطقة (ج)، فقد تفاقم الوضع بسبب تأخير عملية إصلاح تسجيل الأراضي في المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية.

وبالنسبة للمؤسسات وتقديم الخدمات، فإن تركيز السلطة الفلسطينية المفهوم على التوظيف في القطاع العام باعتباره حائط صد داعمًا للاقتصاد الضعيف والوفاء بفاتورة الأجور للحفاظ على الاستقرار أدى إلى تقويض القدرة على خلق ثقافة حسن الأداء في القطاع العام. ووقعت الاستثمارات في البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها في شرك قصور نظام تحويلات المالية العامة بين الأجهزة الحكومية، وخاصة بين بلديات السلطة الفلسطينية ("مشكلة صافي الإقراض")، وبالتالي كانت النتيجة فقدان هذه القطاعات الحساسة وبالغة الأهمية لأطراف فاعلة تتمتع بالملاءة الائتمانية لجذب الاستثمارات الخاصة.

وفي نهاية المطاف، ترتبط تشوهات الاقتصاد الكلي بمكونات الإنفاق لدى السلطة الفلسطينية (أي هيمنة النفقات الجارية/المتكررة)، والعجز الهيكلي، والروابط بين الموقف المالي للنظام المصرفي والأوضاع المالية للسلطة الفلسطينية. وتزاحم فاتورة الأجور المتضخمة (التي ترتبط بصورة وثيقة بنظام المعاشات) مجال الإنفاق الرأسمالي، لا سيما الاستثمارات في ظل وجود عوامل خارجية إيجابية كبرى وتحقيق منافع اجتماعية تتسق مع نهج تعظيم التمويل من أجل التنمية. ويُعرض العجز الهيكلي استقرار السلطة الفلسطينية لأخطار، ويؤدي إلى وجود مخاطر تتمثل في تأخير المدفوعات لمؤسسات القطاع الخاص التي تتعامل مع السلطة الفلسطينية.

(آخر فترة متاح عنها أرقام)، وكانت تزيد بصورة حادة أثناء كل فترة من فترات الصراع مع انتعاش بطيء بعد ذلك. وبحسب خط الفقر الخاص بالاحتياجات الأساسية، فإن 25.8% من السكان كانوا يعيشون في فقر في 2011 (بحسب أحدث البيانات المتاحة) وترتفع معدلات الفقر في قطاع غزة وتتسم بمزيد من التذبذب مقارنة بالضفة الغربية. ووصول معامل ارتباط جيني إلى 40.3% يدل على الافتقار إلى المساواة في الدخل بدرجة كبيرة في الأراضي الفلسطينية. وبحسب أحدث البيانات المتاحة، زاد دخل شريحة الأربعمائة من السكان الفلسطينيين بمعدل بقية التوزيع نفسه. ومن ثم، لم تتقارب مستويات دخل الشرائح الأكثر حرماناً من تلك الخاصة ببقية السكان، ما ينجم عنه جمود في تحقيق الرخاء المشترك. وبناء على الارتباط الشديد بين الفقر ونواتج سوق العمل، ومع معدلات البطالة المتزايدة في السنوات الأخيرة، من المفترض زيادة مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية منذ 2011 لا سيما في قطاع غزة. ومن الممكن أن يكون لفرص العمل دور مهم في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

19. في ظل جمود عملية السلام، والتحديات الداخلية التي لم تُحسم بعد، لا تزال الآفاق الاقتصادية قريية للأمد للمناطق الفلسطينية مثيرة للقلق مع معدلات نمو متوقعة لا تكفي لتحسين مستويات المعيشة. ووفق سيناريو خط الأساس الذي يفترض أن القيود الإسرائيلية الحالية ستظل قائمة، ولن يوجد أي تحسن في البيئة الاقتصادية والسياسية الداخلية، تشير التوقعات إلى أن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ستصل إلى 3% في 2017؛ وذلك بواقع 2.7% في الضفة الغربية و4.0% في قطاع غزة. وينبئ المعدل بركود وشيك في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وحدوث زيادة في البطالة. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك مخاطر كبيرة لحدوث هبوط في معدلات النمو. وبالنسبة لقطاع غزة، قد تتعرض عملية إعادة الإعمار لمزيد من النكسات. وفي مثل هذا السيناريو، لا يُستبعد احتمال استئناف الصراع المسلح، وإذا حدث ذلك، من المتوقع أن يعود الكساد الاقتصادي. وقد يكون لإجراءات المالية العامة التي تم القيام بها مؤخراً من جانب السلطة الفلسطينية في غزة لخفض فاتورة رواتبها والنفقات المرتبطة بالكهرباء آثار اجتماعية حادة يمكن أن تفضي إلى اضطرابات. وبالنسبة للنواتج في الضفة الغربية قد يكون الوضع أكثر سوءاً مما هو متوقع إذا ما تجاوز الانخفاض في مساندة الجهات المانحة التوقعات الحالية. ومع التوترات السياسية الحالية، قد تنشأ صدمات مرة أخرى تفضي إلى زيادة المخاطر الأمنية التي يمكن أن تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

دال. التحديات التي تواجه النمو الذي يقوده القطاع الخاص وإستراتيجية إيجاد فرص العمل

الإطار 2. الترتيبات الخاصة تمكن من تقديم مساعدات مجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة.

يُمول الصندوق الاستثماري لغزة والضفة الغربية الذي يديره البنك الدولي المنح المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة. وتم إنشاء هذا الصندوق في 1993، ويتم تجديد موارده من فائض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتتطلب كل عملية تحويل موافقة مجلس محافظي البنك الدولي. وقد اعتمد مجلس المحافظين عملية تجديد موارد الصندوق السادسة عشرة في 8 سبتمبر/أيلول 2017. وينص طلب تجديد الموارد على تفاصيل كيفية إنشاء الصندوق الاستثماري لغزة والضفة الغربية وترتيباته الحالية.

وبدأت مؤسسة التمويل الدولية في عمليات الاستثمار بعد اتفاقات أوسلو في 1993. وفي 1997، قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بإنشاء صندوق ضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يقدم مظلة تأمينية للمستثمرين لتغطية المخاطر السياسية. وحتى تاريخه، ساند هذا الصندوق 9 مشروعات أدت إلى تهيئة عدد كبير من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة. وتم تقديم ارتباطات كبيرة بقيمة 26 مليون دولار تمثل القدرة المالية لهذا الصندوق، ولا يمكن إصدار عقود تأمين جديدة بعد ديسمبر/كانون الأول 2017 وذلك بحسب ما ورد في إرشادات الصندوق ما لم يتم تمديده. ونظراً لأن الضفة الغربية وقطاع غزة من غير الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، لا يمكن للوكالة المشاركة إلا من خلال صناديق استثمارية مموله من مانحين.

ويقوم البنك الدولي بتعبئة التمويل التكميلي من شركاء التنمية، ويتضمن ذلك من خلال: (1) الصندوق الاستثماري للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية الذي قدم مساندة موازنة للسلطة الفلسطينية منذ 2008؛ (2) الصندوق الاستثماري متعدد المانحين للشراكة من أجل البنية التحتية الذي تم إنشاؤه في السنة المالية 2013 لتحسين تغطية وجودة واستدامة البنية التحتية من خلال مساعدة فنية ومالية للسلطة الفلسطينية في قطاعات المياه والتنمية الحضرية والطاقة؛ (3) مساهمات حكومة النرويج الموجهة من خلال البنك الدولي دعماً لأنشطة تنسيق المعونات وعدد من المخرجات الاقتصادية ومخرجات العمل القطاعي في برنامج البنك منذ 2002.

20. اتسمت مستويات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني بالتدني بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة الماضية، وهي نسبة أقل بكثير من معظم الاقتصادات المتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، تتركز هذه الاستثمارات في القطاع الأقل إنتاجية وأقل قابلة للتداول التجاري، ويشمل ذلك أنشطة التجارة الداخلية وأعمال الإنشاءات السكنية. ولم تتجاوز تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل التي ترتبط بصورة طردية مع النمو الإنتاجي 1% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية. وستعمل زيادة معدلات المدخرات المحلية، وتوسيع نطاق قاعدتها، وتعزيز هيكل شروطها ومدتها على مساندة الاستثمارات في قطاعات اقتصادية إنتاجية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تراجعت المدخرات الخاصة في فلسطين (ووصلت إلى أقل نسبة على

مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات (2000 - 2014). ومنذ 2009، وصلت معدلات المدخرات الخاصة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات سلبية (سجلت -7.9% في 2014).

21. تمثل القيود الإسرائيلية المستمرة منذ أمد طويل على الحركة وسبل الوصول إلى الخدمات والموارد والتجارة معوقات مهمة أمام نشاط القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل في الأراضي الفلسطينية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التخفيف من القيود التي تفرضها حكومة إسرائيل من الممكن أن يزيد إجمالي الناتج المحلي بنسبة تصل إلى 36% في الضفة الغربية، و40% في قطاع غزة في 2025. وأدت القيود على الوصول إلى الموارد، لا سيما في المنطقة (ج)، إلى تقييد النشاط الاقتصادي بشدة في الضفة الغربية. ومن الممكن أن تحقق إزالة القيود الإسرائيلية على المنطقة (ج) نموًا تراكميًا إضافيًا في اقتصاد الضفة الغربية يعادل 33% في 2025. وأدت القيود على حركة التجارة إلى تقييد النمو الذي تقوده الصادرات بشدة، وهو غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصاد صغير الحجم، ومن ثم أدى ذلك إلى إعاقة تطوير وتنمية القطاع الخاص. وتمر معظم الصادرات والواردات الفلسطينية عبر الموانئ الإسرائيلية، ومن الممكن أن تؤدي التأخيرات بسبب الأوضاع الأمنية إلى زيادة التكاليف بقيمة تبلغ في المتوسط 538 دولارًا للشحنة. ومن الممكن أن يؤدي تخفيف قائمة الاستخدام المزدوج (قائمة السلع والبضائع الموجهة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة التي يمكن أن يكون لها استخدام مدني واستخدام عسكري) إلى تحقيق نمو تراكمي إضافي بنسبة 6% في اقتصاد الضفة الغربية في 2025، مع أثر أكبر يبلغ حوالي 11% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن يؤدي رفع الحصار إلى فتح غزة أمام حركة تجارة بالغة الأهمية تشتد الحاجة إليها لإعادة بناء بنيتها التحتية واقتصادها، ومن الممكن أن يؤدي أيضًا إلى تحقيق نمو تراكمي إضافي في حدود 32% في 2025 في اقتصاد غزة.

22. يمثل مناخ أنشطة الأعمال المحلي الضعيف أحد المعوقات الكبرى أمام نشاط القطاع الخاص والتنمية. وتعاني الاستثمارات الإنتاجية من اختناق بسبب المناخ التنظيمي المشوش والمهترئ الذي يتأثر بسيطرة المصالح المكتسبة. وبلغ ترتيب الضفة الغربية وقطاع غزة 140 من بين 189 بلدًا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ودائمًا ما توجد اختلافات قانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتفاقم هذه الاختلافات بسبب التشريع المختلف الذي قامت السلطة الفلسطينية وحماها بسنّه منذ 2007، وهو ما أدى إلى إيجاد العديد من التناقضات الداخلية. وعلى ضوء القيود الشديدة على الأراضي، تمثل محدودية تسجيل الأراضي، وعدم وضوح حقوق الملكية العقارية حتى داخل الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية تحديًا كبيرًا أمام التنمية الحضرية وتطوير نشاط الإسكان وتطوير الشركات وأنشطة الأعمال. ولا تتجاوز نسبة تسجيل الأراضي في الوقت الحالي في الضفة الغربية بعقود ملكية خالصة لا نزاع فيها 30%. وعلى الرغم من أن توفير التمويل لا يعتبر أحد المعوقات أمام الشركات الكبرى، فإنه لا يزال تحديًا أمام المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات غير الرسمية. وتعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من انقطاع التيار الكهربائي وزيادة تكاليف الترتيبات الاحتياطية البديلة لتأمين الخدمات الأساسية الحساسة لا سيما في غزة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الإصلاحات التي تقودها السلطة الفلسطينية من الممكن أن تحقق نموًا تراكميًا إضافيًا في حدود 24% في الضفة الغربية في 2025، ونسبة أعلى تصل إلى 30% وذلك بفضل تدني التأثيرات الأساسية السلبية.

23. لا تقدم قوة العمل المهارات التي تحتاجها الشركات وأنشطة الأعمال، وتزيد معدلات البطالة بين النساء والشباب المتعلمين. ولا يقدم نظام التعليم المهارات التي يحتاجها سوق العمل. ولا يتخرج من الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة من يتسلحون بالمهارات التي يحتاجها القطاع الخاص، وتعتبر تنمية مهارات قوة العمل الحالية غاية في الأهمية لزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة لدى الشركات. ويواجه الشباب الفلسطينيون تحديات خطيرة تتعلق بالحصول على فرصة عمل عند التخرج من النظام التعليمي. وتزيد معدلات البطالة بين الخريجين من الجامعة ومؤسسات التعليم الثانوي على 60% عند سن التخرج (23 عامًا لمن يحملون شهادات جامعية و18 عامًا لحملة دبلومات التعليم الثانوي). وفي الضفة الغربية، تصل نسبة العاطلين بين الذكور من الشباب إلى 33% بحلول سن 23 عامًا (20% عاطلون و14% متوقفون عن العمل). ويتسم هذا الموقف بالحدة في قطاع غزة حيث تبلغ معدلات البطالة 35% بين الشباب الذكور في عمر 26 سنة. ويبلغ المعدل العام للبطالة بين النساء 19%، وهو معدل منخفض بصورة ملحوظة حتى عند المقارنة بالمتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 22% في 2014، وهو أحد المعدلات الأكثر انخفاضًا في البلدان النامية. ومن أعراض سوق العمل الفلسطيني ضعف الانتقال من التعليم إلى العمل، ويتسم هذا السوق بضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص، مع ضعف سبل الوصول إلى فرص عمل بالخارج. واتسعت الفجوة بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل على مدى السنوات العشر الماضية لتصل إلى 54% في 2015.

24. يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على التجارة الإقليمية. ويبلغ حجم الواردات (التي تمثل 57% من إجمالي الناتج المحلي) 3.2 مثل حجم الصادرات التي تمثل 18% من إجمالي الناتج المحلي في 2016. وينطوي هذا على عجز في الميزان التجاري الخارجي يقارب 40% من إجمالي الناتج المحلي - وهي نسبة من أعلى المعدلات في العالم. وتتركز الغالبية العظمى من التجارة مع شريك تجاري منفرد هو إسرائيل. وتمثل إسرائيل نسبة 63% من الواردات و79% من الصادرات بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. ويشير نموذج الجاذبية الخاص بالتجارة بين الاقتصاد الفلسطيني وبقية العالم إلى أنه بناء على حجمها ودخلها وقربها من الأسواق الكبرى (على سبيل المثال، إسرائيل وأوروبا ودول الخليج)، فإن الصادرات الفلسطينية من الممكن أن تكون ضعف مستوياتها الحالية.

25. تمثل الأطر المؤسسية التي يشوبها قصور وعدم كفاية وكفاءة الانضباط المالي أحد العوائق الكبرى أمام تقديم الخدمات، وهو ما يثني القطاع الخاص عن المشاركة. وثمة حاجة إلى أداء تشغيلي ومالي أقوى للمؤسسات، ويشمل ذلك مقدمي الخدمات على المستوى

الميداني (على سبيل المثال، وحدات أجهزة الحكم المحلي) مثل البلديات، ومجالس الخدمات المشتركة، والمجالس القروية، وذلك لجعلها مستدامة. ولا يثق القطاع الخاص في شفافية واستقرار السياسات الحكومية وفي السلامة المالية لمقدمي الخدمات على المستوى الميداني وفي معايير الإدارة المالية والمعايير المحاسبية. ومن الضروري تفعيل الجهود المنسقة على المستوى المركزي لتصحيح هيكل المالية العامة بين الأجهزة الحكومية. وتشجع الحوافز الحالية على تراكم المتأخرات بين المؤسسات، كما تشجع الدعم التحويلي الذي يعمل على تحويل مسار الموارد من الخدمات الأساسية المولدة لإيرادات. وتؤدي هذه الممارسات إلى تقويض ثقة القطاع الخاص وإحجامه عن الاستثمار في خدمات البنية التحتية التي من الممكن أن تنتم بالسلامة التجارية.

26. يؤدي عدم كفاية الموارد مثل المياه وإمدادات الكهرباء والقصور في الأطر المؤسسية المنظمة لهذه القطاعات إلى إعاقة التنمية الاقتصادية. وتفيد اتفاقات أو سلو بشدة سبل وصول السكان إلى المياه في الضفة الغربية. ويؤدي عدم اكتمال إصلاح قطاع المياه والترتيبات التمويلية المشوهة إلى تفاقم أزمة المياه الحالية، الأمر الذي ينجم عنه زيادة في الخسائر الفنية والتجارية. ويواجه المواطنون والشركات نقصاً متزايداً في المياه، لا سيما أثناء شهور الصيف وفي المناطق المهمشة. ويتطلب تحسين الأمن المائي أيضاً حلول طاقة أكثر موثوقية وأقل تكلفة، ويشمل ذلك الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية، واستخدام الغاز الطبيعي، وزيادة إمدادات الكهرباء من شركة كهرباء إسرائيل. وسيطلب مقدمو الخدمة المستقلون اتفاقيات تجارية موثوقة ويعتمد عليها مع تأكيدات كافية على تغطية التكاليف الخاصة بهم. وسيستلزم ذلك تحسينات هائلة في الانضباط المالي لإدارة التدفقات النقدية في هذا القطاع. وفي غزة تنتم محطة توليد الكهرباء التي تعمل بالديزل المستورد بعدم الكفاءة، ولم يتم تعافيها من الخراب الذي لحق بها أثناء الحروب، وقد تدهور نظام توزيع الكهرباء المستوردة. وتتطلب أي جهود لتوسيع نطاق أو تطوير أو ببساطة الحفاظ على الشركات القائمة استثمارات هائلة في قطاعي المياه والكهرباء.

الإطار 3. الملاءة الائتمانية وانضباط المدفوعات في سلسلة إمدادات الكهرباء.

يتسم سجل مدفوعات شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية بالضعف تجاه شركة الإمداد الرئيسية وهي شركة كهرباء إسرائيل. وأياً ما كان الأمر، فيموجب اتفاق في سبتمبر/أيلول 2016 بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية تمت تسوية الديون السابقة وتم تمهيد الطريق لإدخال تحسينات في قطاع الطاقة. ويتمثل أحد المحددات الرئيسية لنجاح اتفاقية الكهرباء الجديدة في قدرة شركة النقل الوطنية للكهرباء الفلسطينية على دفع ما قيمته 100% من الكهرباء المشتراة من شركة كهرباء إسرائيل. وفي المقابل، يتعين على شركات التوزيع ووحدات أجهزة الحكم المحلي، والمستهلكين النهائيين اتخاذ هذا المسار في سلسلة القيمة. ويتطلب هذا تغييراً ثقافياً وسلوكياً على نطاق واسع والتزاماً قوياً من جانب السلطة الفلسطينية وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية بزيادة المساءلة وتعزيز الشفافية في دورة إيرادات الكهرباء.

27. تعمل اختناقات القطاع المالي على إعاقة الاستفادة من الخدمات المصرفية وغير المصرفية المحلية. ولا تستطيع البنوك تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى أصول قروض أطول أجلاً، وهو ما يخفق قدرة المقترضين على الاستثمار في البنية التحتية. وفيما يتعلق بمسائل الإفلاس وتسوية الديون، يأتي ترتيب الضفة الغربية وقطاع غزة بين البلدان المتأخرة على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتسوية حالات الإعسار. ويعاني القطاع المالي من زيادة السيولة وتراكم النقدية، ومشكلات التمويل الأصغر والشمول المالي.

هاء. خبرات تنفيذ إستراتيجية المساعدة السابقة

28. قام مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي بمناقشة إستراتيجية المساعدة السابقة للسنة المالية 2015 - 2016 للضفة الغربية وقطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

29. يمثل تعزيز المؤسسات دعماً لتقديم الخدمات بنداً رئيسياً في المساعدة التي يقدمها البنك الدولي. وقد ساعد البنك الدولي في بناء قدرات الإدارة المالية العامة من قاعدة متدنية مع تحسين تقديم بعض الخدمات الأساسية على المستوى المحلي، لكنه لم يفعل الكثير لتهيئة بيئة داعمة لتطوير وتنمية القطاع الخاص. وشددت هذه الإستراتيجية على إدارة المالية العامة لضمان تهيئة المجال المالي لتقديم الخدمات العامة، وتعزيز أجهزة الحكم المحلي لجعلها أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر استجابة في تقديم الخدمات. وتعتبر مساندة إدارة المالية العامة غاية في الأهمية لبث الطمأنينة لدى المانحين بشأن حسن إنفاق الموارد حتى يتسنى لهم مواصلة تقديم المساندة. وأياً ما كان الأمر، وعلى الرغم من التحسن التدريجي ولكن المستمر في بناء المؤسسات والحوكمة في السنوات ما بين 2003 إلى 2010، فقد تراجع أداء الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 2011 في مجالات أساسية مثل فاعلية الحكومة، والصوت المسموع والمساءلة والجودة التنظيمية بناء على مؤشرات الحوكمة على مستوى العالم.

30. شرع البنك الدولي في مساندة القطاع الخاص أثناء فترة تنفيذ إستراتيجية المساعدة السابقة. وكانت مساندة القطاع الخاص ضمن نطاق اختصاص مؤسسة التمويل الدولية بصورة أساسية حتى 2008 عندما بدأ البنك بتحليل أكثر تركيزاً للقيود التي تواجه تطوير وتنمية القطاع الخاص، في حين أصبح الصندوق الاستثماري الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمؤسس في 1997 أكثر نشاطاً منذ 2010. ووافق البنك الدولي على مشروع (الخدمات الحكومية لتنمية أنشطة الأعمال) في 2013 لصالح وزارة الاقتصاد الوطني في

فلسطين لتحسين بيئة أنشطة الأعمال. لكن بسبب التحديات القائمة في الإطار المؤسسي داخل البيئة التشغيلية للمشروع، تم إقفاله في 2016. وبعد ذلك، ساندت مجموعة البنك الدولي سياسات السلطة الفلسطينية المعنية بتطوير وتنمية القطاع الخاص من خلال منح سياسات التنمية الخاصة بها، ومساندة إجراءات مثل القوانين الجديدة للإيجار التمويلي والمعاملات المضمونة وسجل الأصول المنقولة. وفي مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ساعد مشروع إدارة المخلفات الصلبة في جنوب الضفة الغربية السلطات المحلية في محافظتي الخليل وبيت لحم على إسناد عملية مدفن صحي (مطمر) حديث الإنشاء لشركة قطاع خاص حيث كان يتم صرف المستخلصات الخاصة بهذه العملية

الإطار 4. نتائج إستراتيجية المساعدة السابقة

حققت إستراتيجية المساعدة السابقة نتائج متباينة.

واتسمت الإصلاحات المؤسسية الداعمة للهيئات الخدمية الميدانية بأنها أكثر نجاحًا من تلك الموجودة على المستوى المركزي في السلطة الفلسطينية. وقامت البلديات بتحسين أدائها مقابل 16 مؤشر أداء خاصًا بالحوكمة الجيدة، تضمنت تطبيق إجراءات وتدابير المساءلة الاجتماعية. من ناحية أخرى، شهدت عملية إعداد القوائم المالية للسلطة الفلسطينية تأخيرًا، واتسمت وتيرة معاملات الأراضي التي تقوم مكاتب سلطة الأراضي الفلسطينية بإنجازها بأنها أكثر بطئًا مما هو متوقع، ولم يكن يعمل الموقع الوحيد للسلطة الفلسطينية على شبكة الإنترنت المعنى بالمناقصات والمشتريات الحكومية.

واتسمت الإجراءات التخيلية للبرنامج السابق المعنية بمساندة النمو الذي يقوده القطاع الخاص بهدف زيادة فرص العمل بأنها متواضعة، لكنها حققت أثرًا إيجابيًا. وتم إيجاد فرص عمل للنساء في المجتمعات الريفية المهمشة على طول مسار إبراهيم الخليل، وتم الوصول إلى الرقم المستهدف من المقترضين من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وساندت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الصناعات التي تخلق فرص عمل من خلال ضمان هذه المشروعات لتغطية المخاطر السياسية.

واتسم التقدم المحرز بالتباطؤ في مشروعات البنية التحتية في غزة التي تحصل على مساندة من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. وشهدت عملية إعادة بناء شبكة توزيع الكهرباء التي دمرتها حرب 2014 في غزة تأخيرات كبيرة في التنفيذ. ولم يتحقق التوسع في خدمات الاتصالات بصورة تامة بسبب تأخير إسرائيل في إجازة الطيف الخلوي. ولم تعمل بعد محطة معالجة مياه الصرف في شمال غزة، ولا تزال مياه الصرف من شمال قطاع غزة غير معالجة.

مقابل معايير أداء استرشادية محددة. ولمشروع تطوير البلديات الجاري القيام به حاليًا والذي دخل مرحلته الثالثة هدف يتمثل في مساعدة البلديات على تحقيق الملاءة الائتمانية بغرض تعبئة موارد تمويلية تجارية، وإشراك القطاع الخاص بصورة أكثر نشاطًا في تقديم الخدمات البلدية.

31. أدى تراجع مستويات المعونات وزيادة معدلات البطالة إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ مزيد من الإجراءات لتهيئة الظروف الداعمة للقطاع الخاص حتى يزدهر ويجد طرقًا جديدًا لتعبئة الموارد. وثمة درس من تقرير عن التنمية في العالم حول الهشاشة والصراع والعنف ألا وهو ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على ضمان تقليل التقلبات في التمويل. وفي الفترة ما بين 2014 إلى 2016، أشار المانحون والوكالات الدولية إلى تراجع المعونات الثنائية ومتعددة الأطراف المقدره إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.4 مليار دولار إلى 2.8 مليار دولار. ويوضح ذلك الاتجاه المتراجع للمساندة المباشرة للموازنة (من 919 مليون دولار في 2014 إلى 579 مليون دولار في 2016)، وللمعونات الإنسانية (من 927 مليون دولار في 2014 إلى 646 مليون دولار في 2016)، بحسب ما أشارت إليه وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية وخدمة التتبع المالي، على التوالي. وشهدت المساندة المقدمة من المانحين الموجهة من خلال البنك الدولي تراجعًا أيضًا. ويجري استكمال حافظة الاستثمار الحالية للبنك الدولي بقيمة 211.8 مليون دولار (من الصندوق الاستئماني لغزة والضفة الغربية، والصندوق الاستئماني لتقوية قدرات الدولة وبناء السلام الذي يديره البنك الدولي، والشراكة العالمية للمعونات المرتبطة بالنواتج) من التمويل المشترك المقدم من المانحين والتمويل الموازي الأقل من مثلي مبلغ المساعدة المقدمة من البنك الدولي، وقد كانت قيمة هذا المبلغ 4 أمثال في المساعدة المقدمة من البنك الدولي في بداية فترة الإستراتيجية السابقة (نوفمبر/تشرين الثاني 2014). ويقوم الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية بتوجيه مساندة الموازنة المقدمة من المانحين (مؤخرًا من أستراليا وفرنسا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة والكويت) إلى السلطة الفلسطينية لتنفيذ السياسات التي تساندها منحة سياسات التنمية المقدمة من البنك الدولي. وقد تراجعت مساندة الموازنة المقدمة من المانحين والموجهة من خلال هذا الصندوق الاستئماني من 200 مليون دولار في المتوسط سنويًا أثناء السنوات 2010 - 2013 إلى 157 مليون دولار في 2014، و60 مليون دولار في 2016. وتباطأت وتيرة المساهمات الجديدة من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل البنية التحتية منذ أن وصلت إلى الذروة بعد حرب غزة في 2014.

32. لا يزال العمل التحليلي والاستشاري لمجموعة البنك الدولي جزءًا جوهريًا من هذه الإستراتيجية، ولا يزال يقوم بدور مهم في تسليط الضوء على المعوقات بالغة الأهمية والحساسية التي تعوق تحسين الأداء الاقتصادي. وأبرزت المشاورات أثناء إعداد هذه الإستراتيجية أن العمل التحليلي والاستشاري السابق لمجموعة البنك الدولي ساند إعداد الأجندة المعنية وحظي بتقييم جيد من جميع أصحاب

- المصلحة. وتم القيام بمجموعة واسعة النطاق من الخدمات الاستشارية والأعمال التحليلية مع مزيج من التقارير، ومذكرات السياسات، ومساعدة فنية تضمنت:
- (أ) تقارير مرفوعة للجنة الاتصال الخاصة تغطي التطورات والمستجدات الاقتصادية، كما تضمنت تقييمات محددة لترتيبات تقاسم الإيرادات بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وحاجة السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل إلى تسهيل زيادة استثمارات القطاع الخاص للوفاء بالطلب المستقبلي على الطاقة.
- (ب) تقييمًا للأثر النسبي الذي يمكن أن تحدثه التغييرات في القيود الكمية والإصلاحات المحلية على الأداء الاقتصادي.
- (ج) تقييمًا لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من شأنه التحديد الكمي لمساهمة الاتصالات السلكية واللاسلكية بوصفها مصدرًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في حالة التخفيف من القيود على سبل الوصول إلى الطيف الخلوي.
- (د) استعراضًا لسياسة التجارة مع الخطوات الفورية للحد من أعباء تكاليف المعاملات.
- (هـ) مساعدة فنية لإصلاح بيئة ممارسة أنشطة الأعمال من شأنها مساندة إعداد بعض عناصر قانون الشركات الجديد، وإعادة تصميم إدارة الأعمال، وترشيد اللوائح التنظيمية.
- (و) استعراضًا للإفاق العام الذي أتاح تدابير سياسات محددة لتعزيز القيمة مقابل المال فيما يتعلق بالنفقات العامة في مجالات التوظيف في الخدمة المدنية، والصحة، والمعاشات التقاعدية، وعلاقات المالية العامة بين الأجهزة الحكومية، وفي الوقت نفسه الحد من حجم عجز المالية العامة (الموازنة).
- (ز) ترتيبات مؤسسية لتحسين كفاءة تقديم الخدمات الأساسية والمساءلة بشأنها، ويشمل ذلك خدمات المياه والصرف الصحي.
- (ح) دراسة أسباب تدني مشاركة المرأة في قوة العمل والعلاج الممكن لهذه الحالة.
- (ط) مسكًا للأسر المعيشية لتقييم نواتج تقديم الخدمات عبر الخدمات العامة الأساسية لدى جميع السلطات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة - والتوصية بإدخال تحسينات في أداء أجهزة الحكم المحلي.
- (ي) أرست مساهمة قطاع الكهرباء المقدمة من البنك الدولي لصافي الإقراض وتأمين الطاقة من أجل التنمية الأساس لإصلاحات السلطة الفلسطينية التي تفتح الباب حاليًا أمام استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية.
- (ك) أدى وجود فريق عمل معني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة - تم تشكيله مع منظمي مؤتمر الخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن بينهم سلطة النقد الفلسطينية - إلى وجود حوافز تنظيمية لزيادة الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- (ل) برنامج ريادة الأعمال النسائية (برنامج الماجستير المصغر في إدارة الأعمال) الذي قدم منهجية وأدوات تدريب وقام بتطوير مفهوم الخدمات المالية غير المصرفية من خلال البنوك.
- (م) ساندت إدارة المخاطر لدى مؤسسة التمويل الدولية، والمشاركة الإستراتيجية مع مؤسسة فاتن للتمويل الأصغر زيادة الوصول إلى قطاع جديد في السوق - بصفة رئيسية الشركات الصغيرة - وإنشاء وظيفة لإدارة المخاطر.
- (ن) سن قانون الإيجار التمويلي وقانون المعاملات المضمونة - مساندة زيادة سبل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل - اللذين أسهما في إحراز تقدم انعكس على مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018.

واو. البرامج المقترحة

الإطار 5. المبادئ التوجيهية لمشاركة مجموعة البنك الدولي

تمارس مجموعة البنك الدولي تفويضًا فنيًا في بيئة مفعمة بالأحداث السياسية. وكما كان الحال في 1993، سيستمر برنامج مجموعة البنك الدولي في التركيز على إرساء الأساس من أجل دولة فلسطينية في المستقبل من خلال الاعتماد على مميزات النسبية – الإمام بقضايا التنمية الأطول أجلاً، وتجميع سبل النفوذ والتأثير مع شركاء التنمية والقطاع الخاص، والخبرة الفنية في القطاعات المعنية. ويساعد في هذا الشأن تفويض مجموعة البنك الدولي الذي ليس له توجهات سياسية، مع التنسيق مع حكومة إسرائيل. وفي فترة الإستراتيجية القادمة يعزز البنك الدولي زيادة تعزيز علاقته مع حكومة إسرائيل.

وتعمل الإستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على توجيه هذا البرنامج. وستساعد مجموعة البنك الدولي في تحقيق تكافؤ الفرص كي يتسنى للقطاع الخاص المشاركة في النشاط المتوقع، وتعزيز المؤسسات حتى يتسنى تحرير الموارد بهدف تقديم الخدمات وحماية الشرائح الأكثر ضعفًا وحرمانًا. وسيساند هذا البرنامج الاندماج الفلسطيني في الأسواق والمبادرات الإقليمية للمساعدة في خلق فرص عمل. وقد تتضمن هذه المبادرات الإقليمية تدعيم تعاون السلطة الفلسطينية مع حكومة إسرائيل إذا كان من شأنه التخفيف من القيود وخلق المزيد من الفرص أمام الاقتصاد الفلسطيني.

وسيكون لتنسيق أنشطة المانحين على نحو محدد بعناية أهمية خاصة لتحقيق النتائج المرجوة في فترة الإستراتيجية القادمة. وتتيح الخطوات التي تم اتخاذها في الآونة الأخيرة لتعزيز تنسيق جهود المانحين فرصة لتحسين الاتصال بين السلطة الفلسطينية والمانحين بهدف تعبئة موارد المانحين وتحسين فاعلية الإجراءات التدخلية القطاعية. وقادت مجموعة البنك الدولي إصلاح الأنظمة المحلية لتنسيق المعونات، فقد أصبحت هذه الأنظمة غير فاعلة وعديمة الكفاءة كأداة لصنع القرار من جانب السلطة الفلسطينية والمانحين. وتتمتع الأنظمة الجديدة التي تم إدخالها في منتصف 2017 بإمكانية تجميع السلطة الفلسطينية والمانحين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجموعات عمل قطاعية أصغر حجمًا للتصدي للتحديات الإستراتيجية التي يواجهها كل قطاع. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك الدولي والأمم المتحدة بإنشاء منتدى لمناقشة سياسات المعونات الإستراتيجية بين المانحين. وتتسم الموارد المقدمة من الصندوق الاستئماني لقطاع غزة والضفة الغربية الممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأنها مقيدة بشدة، ويتيح العمل من خلال نظم التنسيق الجديدة المشار إليها فرصة لتحسين عملية تعبئة الموارد من أجل الإجراءات التدخلية ذات الأولوية.

33. سيمثل البرنامج المقترح تحولًا كبيرًا في التركيز نحو مساندة نمو نشاط القطاع الخاص، ويشمل ذلك في المنشآت التي تخلق فرص عمل وفي البنية التحتية. وسينطوي ذلك على مساندة الإصلاحات الأساسية لتطوير نشاط القطاع الخاص (الركيزة الأولى)، وكذلك تحديد وهيكل وتمويل المعاملات، وتخفيف المخاطر، وتقديم التمويل المختلط اللازم لتحقيقها (الركيزة الثانية). وفي نهاية المطاف، سيعمل هذا البرنامج على تلبية احتياجات الشرائح المستضعفة والمحرومة وتعزيز المؤسسات من أجل تحسين الخدمات التي تستهدف المواطن (الركيزة الثالثة). وعند الانتقال إلى فترة الإستراتيجية الجديدة، فلن يساند تطور نشاط القطاع الخاص سوى 2% فقط من موارد البنك الدولي من بين حافظته الحالية التي تتضمن 21 مشروعًا، في حين نجد أن 19% من موارد البنك تساند في الوقت الحالي الإصلاحات المؤسسية في مراحلها الأولى التي ستعمل على تحسين البيئة الداعمة للقطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الخاصة. وتنتوقع أنه بنهاية السنة المالية 2018، سيساند ما نسبته 16% من موارد البنك الدولي بصورة مباشرة تطوير نشاط القطاع الخاص، وسيساند ما نسبته 30% المراحل الأولى من الإصلاحات المؤسسية التي ستعمل على تحسين البيئة الداعمة للقطاع الخاص. وسيعمل إقبال المشروعات الحالية في هذه الحافظة ودخول مشروعات جديدة تساند الركائز المشار إليها أعلاه، مثل المشروع المبتكر المقترح لتطوير القطاع الخاص (السنة المالية 2018)، على إحداث المزيد من المواءمة بين هذه الحافظة ومحور تركيز المساعدة المقدمة للقطاع الخاص. وسيتم الاختيار بعناية لمشروعات مستقبلية في القطاع البلدي وقطاع المياه حيث سيعمل فيها البنك الدولي بصورة نشطة، ولن تتم مساندة سوى المشروعات

التي تتوافق مع مبادئ تعظيم التمويل من أجل التنمية. وسيستمر البنك الدولي في تحليل القضايا القطاعية في المجالات التي يتعين فيها خفض التمويل في صورة منح.

الإطار 6. زيادة التركيز على تسهيل تطوير وتنمية القطاع الخاص وتنفيذ ذلك

- سيتحقق التركيز المعزز للبرنامج المقترح على خلق فرص العمل من خلال العديد من القنوات.
- ستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات باعتبارها جزءًا جوهريًا في برنامج مجموعة البنك الدولي. لكن الغرض من هذا البرنامج - الموجه نحو نهج تعظيم التمويل من أجل التنمية لتعبئة التمويل الخاص من أجل التنمية - هو معالجة إخفاقات السوق وتهيئة مجال لدخول القطاع الخاص.
- سيقوم العمل التحليلي بدور جوهري في محور إستراتيجية المساعدة لمساندة القطاع الخاص. واعتمادًا على تحليل آفاق النمو وخلق فرص العمل ودراسة سياسات التجارة، سيساعد تحليل سلسلة القيمة واكتشاف خيارات التمويل المبتكرة الخاصة بالقطاع الخاص في توجيه مساعدات شركاء التنمية. وستعالج المساعدة الفنية الخاصة بمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الاختناقات المعنية التي تتضمن ما يمكن أن يتواجد على المستوى المحلي، فيما سيقوم المشروع المقترح الخاص بتحسين الإدارة المالية العامة بتقديم مساندة مباشرة لإجراءات بناء الثقة من جانب السلطة الفلسطينية.
- سيستفيد صندوق تعزيز القطاع الخاص الذي نُقش أعلاه في إطار الرقيزة الثانية من مساهمات مجموعة البنك الدولي والمانحين للتخفيف من المخاطر وأدوات التمويل المختلط التي يمكن أن تعمل على تعبئة استثمارات القطاع الخاص.
- ستساند منحة سياسات التنمية المقدمة من البنك الدولي التي تعمل على تعبئة قدر كبير من تمويل المانحين من خلال الصندوق الاستئماني الخاص بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية الذي يديره البنك الدولي إجراءات السياسات الخاصة بالسلطة الفلسطينية لتعزيز البيئة التشغيلية لأنشطة الأعمال (تسجيل الأصول المنقولة، وقانون الشركات) والمراحل الأولى من إصلاح المؤسسات العامة التي تعطي ثقة للقطاع الخاص (ضمان السلامة المالية للمؤسسات العاملة في قطاع الطاقة والمياه).
- ومن المقترح أن تكون منحة سياسات التنمية بقيمة 30 مليون دولار لتوجيه المزيد من الأموال نحو الجهود الرامية إلى تطوير وتنمية القطاع الخاص.
- سيعمل برنامج استثمارات البنك الدولي أيضًا على مزيد من التعزيز للمساندة المقدمة بهدف تحسين الأداء المالي والتشغيلي في عملية تقديم الخدمات العامة الأساسية لضمان حصول المواطنين والشركات الخاصة على الخدمات الرئيسية وإنفاق الموارد العامة النادرة على نحو أكثر كفاءة، وكذلك ضمان إمكانية أن يسمح الانضباط المالي المحسن بتطوير وتنمية الاستثمارات الخاصة المستدامة.
- على عكس الإطار الزمني لإستراتيجيات المساعدة السابقة الذي بلغ سنتين، نجد أن الإطار الزمني لإستراتيجية المساعدة المقترحة 4 سنوات للعمل على تغيير الاتجاه. وبعد سنتين عند منتصف مدة الإستراتيجية، سيكون هناك استعراض للأداء وعملية التعلم خاص بهذا البرنامج.

34. تتوافق الإستراتيجية الموضحة أدناه مع أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية (2017 - 2022) التي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري أي "وضع المواطنين في الصدارة أولاً" وعلى تنمية وتطوير القطاع الخاص باعتبار أن ذلك إجراء أساسي لخلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي. ويدور محور تركيز الرقيزة الأولى حول حفز بيئة من أجل نمو ديناميكي للقطاع الخاص يشمل الجميع بهدف خلق فرص عمل، في حين تستهدف الرقيزة الثانية تسريع ونيرة تحقيق المشروعات الخاصة المحددة. وتساعد الرقيزة الثالثة على تعزيز المؤسسات العامة مع التركيز بصورة أكثر حدة على ضمان استهداف وحماية الشرائح الأكثر ضعفًا وحرمانًا، وتعزيز هذه المؤسسات من خلال تحسين المساءلة والشفافية والأداء. وقم تم إثراء عملية إعداد هذه الإستراتيجية من خلال مناقشات أولية مع أطراف مختلفة من السلطة الفلسطينية، وممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع شركاء التنمية.

الركيزة 1. تهيئة الظروف لزيادة استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل

35. يتمثل الهدف الشامل في إطار الركيزة الأولى في تهيئة الظروف التي تساعد على زيادة نشاط القطاع الخاص وخلق فرص عمل، ويشمل ذلك من خلال الإصلاحات القطاعية وتعزيز المؤسسات، وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعمل مجموعة البنك الدولي على تضاعف الجهود والتعاون عبر 5 مجالات مشاركة:

(1) إصلاح بيئة ممارسة الأعمال؛ (2) بناء المهارات اللازمة لتلبية احتياجات القطاع الخاص من سوق العمل؛ (3) تحسين التجارة وزيادة الروابط بالأسواق الإقليمية؛ (4) الإصلاحات القطاعية والمؤسسية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية؛ (5) إصلاحات القطاع المالي من أجل زيادة توفير سبل الوصول إلى التمويل والأسواق.

الجدول 1. الركيزة الأولى النواتج ومجالات المشاركة

النواتج المقترحة	زيادة استثمارات القطاع الخاص وفرص العمل نتيجة الإصلاحات الأولية
	1. إصلاح بيئة الأعمال
	2. بناء المهارات اللازمة لتلبية احتياجات القطاع الخاص من سوق العمل
	3. تحسين التجارة وزيادة الروابط بالأسواق الإقليمية
	4. الإصلاحات القطاعية والمؤسسية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية
	5. إصلاحات القطاع المالي من أجل زيادة توفير سبل الوصول إلى التمويل والأسواق

1. إصلاح بيئة الأعمال

36. تؤدي السياسات واللوائح المكبلة إلى خلق مؤسسات الأعمال وروح الابتكار. ومن الممكن أن تساعد الإصلاحات الحاسمة والإستراتيجية في تحسين البيئة الداعمة للمستثمرين ورواد الأعمال (أصحاب مشروعات العمل الحر).

37. سيتم العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال التمويل والاستثمارات والمساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي والخدمات الاستشارية المقدمة من مؤسسة التمويل الدولية. ومن خلال منحة السياسات المقترحة لتحقيق استقرار المالية العامة وتهيئة بيئة أنشطة الأعمال (بقيمة 30 مليون دولار)، سيساعد البنك الدولي وزارة الاقتصاد الوطني في إنشاء وتنفيذ سجل الأصول المنقولة، كما سيساعد وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني في تعديل قانون الحرف والصناعات لسنة 1953 الذي سيعمل على تحديث وتحسين نظام تراخيص أنشطة الأعمال والشركات. ويقدم مشروع التنمية الحضرية والمدن المتكاملة الذي يجري تنفيذه (بقيمة 5 ملايين دولار) مساعدة من أجل التخطيط الاستراتيجي بهدف تشجيع تنمية وتطوير القطاع الخاص في التجمعات الحضرية التي تضم الخليل ونابلس وبيت لحم ورام الله ومدينة غزة. واعتماداً على المساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي لإصلاح بيئة الأعمال، سيعمل المشروع المبتكر المقترح لتطوير القطاع الخاص على استهداف إصلاحات نظام تصاريح البناء وتراخيص أنشطة الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال العملية نفسها، كما سيشارك البنك الدولي في الأنشطة التشخيصية الجديدة التي تُقِيم بصورة صارمة قضايا ومشكلات وصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وتحدد آثار السيولة والقدرات الفنية للقطاع المالي وعدم اليقين بشأن القيود السياسية وانقطاع الكهرباء والبيئة التنظيمية والمنافسة غير العادلة (على سبيل المثال، الإجراءات التعسفية والاستحواذ/السيطرة) على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما ستعمل المساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي على تقديم يد العون للسلطة الفلسطينية لتحديد تكاليف نظام التسجيل الحالي للأراضي والفرص المتاحة من إصلاح قطاع إدارة الأراضي.

2. بناء المهارات اللازمة لتلبية احتياجات القطاع الخاص من سوق العمل

38. لا يقدم نظام التعليم الحالي التدريب الذي تحتاجه الشركات، وهو سبب رئيسي في ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والشباب المتعلمين. وهناك فروق ملحوظة خاصة بنوع الجنس في المشاركة في سوق العمل حتى على الرغم من أن أداء الإناث يتفوق على أداء الذكور في النواتج التعليمية.

39. سيوسع البنك الدولي من نطاق مساندته للسلطة الفلسطينية في تطوير وتنمية قوة العمل الفلسطينية لتلبية احتياجات القطاع الخاص. وتقوم سلسلة مشروعات البنك الدولي الخاصة بالتمويل لإيجاد فرص عمل في الوقت الحالي بتجربة سندات التأثير الإنمائي لحفز استثمارات القطاع الخاص من أجل تعزيز مهارات قوة العمل بهدف تحسين نواتج التوظيف - ليس فقط من حيث زيادة الوظائف، ولكن أيضاً من حيث زيادة جودة واستدامة هذه الوظائف. وستمول مجموعة البنك الدولي والسلطة الفلسطينية - باعتبارها معنية بتحقيق نتائج - هذه السندات، وستقوم برد ما دفعه مستثمرو القطاع الخاص من استثمارات مضافاً إليه عائد على هذه الاستثمارات في حالة تحقيق النواتج الإنمائية المحددة للشباب المستهدفين البالغ عددهم 2000 شاب (في الشريحة العمرية 18 - 29 سنة) المسجلين في برنامج التدريب.

40. هناك عمل تحليلي من المخطط القيام به لاكتشاف وتحديد الفرص التي لم تُستغل بعد من أجل خلق فرص عمل لا سيما بين الشباب. ويستفيد مشروع التمويل الإضافي للانتقال من التعليم إلى العمل من التقدم المحرز من جانب صندوق تحسين الجودة لمواصلة التغلب على عدم موازنة مهارات خريجي الجامعات الجدد مع المهارات التي يحتاجها أرباب الأعمال والشركات. وعلاوة على هذا، سيساعد

هذا المشروع في خلق شركات إستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي وأرباب الأعمال والشركات، وكذلك تعزيز تنمية ريادة الأعمال والمهارات الدقيقة (المهارات الناعمة) التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين فرص توظيف الخريجين.

الإطار 7. مستقبل عمل المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة

لدى الشركات الناشئة القدرة على أن تصبح مصدرًا ديناميكيًا لتوظيف العاملين من الشباب ومن بينهم النساء. وقد تم تأسيس مؤسسة جيكس سكاى غزة وهي أول موقع لتسريع الأعمال في غزة في 2011 بمنحة قدرها 90 ألف دولار من جوجل، وتقدم هذه المؤسسة عضوية ومساندة للشركات الناشئة للمساعدة في تحقيق نمو صناعة التكنولوجيا المحلية. وما يبلغ 50% من الشركات الناشئة التي حصلت على توجيه وتدريب أثناء الأداء قام بتأسيسها نساء، والمستهدف أن تصل هذه النسبة إلى 80% في إطار الجهود المبذولة للتعويض عن الفجوة الحالية بين الجنسين في عالم التكنولوجيا. وحتى يتسنى زيادة عدد الفتيات والنساء، تقدم مؤسسة جيكس سكاى غزة مبالغ قليلة مقابل مصروفات النقل والمواصلات للتمكين من الوصول إلى المكتب المعني بإحاضات الأعمال. وتساند هذه المؤسسة الجهود المبذولة لتسليح النساء الشابات بمهارات تطوير المواقع والترميز - على أمل دمج المزيد من النساء في صناعة أصبحت سريعة النمو في جميع الأراضي الفلسطينية.

ولا يزال قطاع تكنولوجيا الخلايا الضوئية الشمسية أكبر جهة توظيف في مجال الطاقة المتجددة على مستوى العالم. ويهدف مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا إلى زيادة وعي المرأة بالاستخدامات الإنتاجية للكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية. وبمساعدة من برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، سيعمل هذا المشروع على تشجيع ريادة الأعمال من جانب المرأة وأنواع أخرى من الأنشطة المولدة للدخل من خلال توفير المهارات اللازمة لإصلاح الأنظمة الفنية للطاقة الشمسية للشركات، وتوفير برامج تدريبية حول التسهيلات الائتمانية والقروض للنساء العائلات لأسر معيشية، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج أنظمة توليد الطاقة الشمسية على أسطح المساكن الذي ستجري تجربته في إطار المكون 3 من المشروع.

وهناك آفاق مماثلة لخلق فرص العمل يجري اكتشافها من خلال عمليات البنك الدولي. وتُقيم خطة العمل القطري بشأن المساواة بين الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة كيف يتسنى للمشروعات معالجة الفجوة بين الجنسين، وإيضاح الخطوات الملموسة لدفع أجندة العمل قدمًا بهدف زيادة معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل، وضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية أمام النساء والرجال على حد سواء.

41. فضلًا عن هذا، ستقوم مجموعة البنك الدولي بالتركيز على مساندة تطوير بيئة أكثر قوة تحتضن رواد الأعمال ومن بينهم النساء. وسيعمل المشروع المبتكر المقترح لتطوير القطاع الخاص على اكتشاف سبل توجيه المساندة لرائدات الأعمال وتنمية وتطوير المؤسسات الاجتماعية. وعلى ضوء وفرة خريجي الهندسة والتكنولوجيا العاطلين عن العمل في فلسطين، من الممكن أن يؤدي إعداد وتطوير مراكز لخدمات التعهيد (إسناد الخدمات للغير) التي تعمل على خلق فرص عمل قصيرة - متوسطة الأجل للشباب إلى تحسين سبل النفوذ إلى الأسواق وبناء المهارات. وفي إطار مشروع مسار الخليل إبراهيم الذي يجري القيام به، سيتم تدريب المزيد من النساء للعمل مرشدات سياحيات، مع إمكانية ربط المرشدات النساء بالسائحات اللاتي يمثلن أكثر من نصف عدد السائحين الزائرين للمسار الإبراهيمي. وبمساعدة من المشروع الأول الخاص بالتمويل لإيجاد فرص عمل، ستعمل المنحة المناظرة لمنظومة العمل الحر (ريادة الأعمال) على مساندة تأسيس الشركات الناشئة في المراحل الأولى، وتقديم المساندة التمويلية لتعبئة استثمارات رأس مال المخاطر، وفي الوقت نفسه زيادة عدد وتحسين جودة مبادرات ريادة الأعمال الجاهزة للاستثمار. ومن خلال أنشطة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالاستثمار والخدمات الاستشارية في إطار برنامج توفير الخدمات المصرفية للنساء، ستستطيع رائدات العمل الحر الحصول على تدريب وقروض من دون ضمانات من خلال برنامج فلسطينية التابع لبنك فلسطين. وستساعد استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في صندوق رأس مال المخاطر المنشأ حديثاً في مساندة وتوسيع نطاق حاضنات الأعمال وتعزيز البيئة الداعمة لتنمية وتطوير رواد الأعمال الفلسطينيين من الشباب وتقديم التمويل المطلوب وتوفير أدوات الاستثمار. وستواصل مؤسسة التمويل الدولية تقديم مساندة لصندوق ابتكار من أجل رواد الأعمال من الشباب الذي يعتبر أحد الصناديق الفلسطينية التي تعمل على سد الفجوة بين النمو في المراحل الأولى والمراحل المتوسطة.

3. تحسين التجارة وزيادة الروابط بالأسواق الإقليمية

42. نظراً لصغر حجم الاقتصاد الفلسطيني، ينبغي أن تكون الصادرات أحد المحركات الرئيسية لنمو القطاع الخاص. فعلى جانب السياسات، سيساند البنك الدولي السلطة الفلسطينية بتقديم يد العون لها في وضع سياسة للتجارة وترتيبات إدارية داعمة لنشاط القطاع الخاص وخلق فرص العمل بناء على نتائج مذكرة سياسات التجارة الصادرة عن البنك الدولي. وستواصل مؤسسة التمويل الدولية تقديم يد العون لتسهيل التجارة بالعمل مع البنوك المحلية المشاركة في برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة.

43. سيكون للتعاون الإقليمي أثر كبير على القطاع الخاص. وستساند مجموعة البنك الدولي السلطة الفلسطينية في تطوير الروابط الإقليمية. وسيساعد الاندماج في الأسواق الإقليمية، والتجارة مع البلدان المجاورة، والتعاون الفني مع حكومة إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني، كما سيعمل على توفير فرص للقطاع الخاص.

44. تعتمد السلطة الفلسطينية بشدة على إسرائيل للحصول على الكهرباء وواردات المحروقات (أكثر من 95% من إجمالي الإمدادات). وسيساعد مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء الذي يجري القيام به والمساعدة الفنية البرامجية لقطاع الطاقة في إعداد وتنفيذ اتفاقيات شراء الطاقة الكهربائية بين شركة النقل الوطنية للكهرباء وشركة كهرباء إسرائيل، وفي وضع الشروط المؤسسية وشروط الانضباط المالي لنجاحها ولتطوير شركات إنتاج الكهرباء المستقلة الخاصة.

45. مع العجز الكبير في إمدادات المياه والبنية التحتية لشبكات الصرف الصحي وعدم كفاءة هذه الإمدادات وتلك الشبكات، تمثل ندرة المياه أحد الشواغل الكبرى. وحتى يتسنى التصدي لهذه التحديات، يجري إعداد اتفاقيات تقاسم المياه بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية. وسيواصل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقديم المساندة لمشروع يجري العمل به ويتسم بالابتكار الشديد بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن من شأنه توفير مياه عذبة للأردن من خلال تحلية مياه البحر الأحمر ونقل المضاض (المياه شديدة الملوحة) إلى البحر الميت، لإيجاد فرص للقطاع الخاص. وتقتصر مذكرة التفاهم الموقعة في ديسمبر/كانون الأول 2013 ببيع 30 مليون متر مكعب من المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) للسلطة الفلسطينية. وسيتم تدعيم واردات المياه الإضافية من إسرائيل وزيادة قدرة القطاع الخاص على تنقية المياه لمعالجة أزمة المياه في غزة على المدى القصير وال المدى المتوسط.

46. سيتم تعزيز توفير سبل وصول الشركات إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وهناك إمكانية لتحسين روابط بيئة ريادة الأعمال بالبيئة الأردنية، ويشمل ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وستبحث مجموعة البنك الدولي عن فرص لتدعيم هذه الروابط. ومن المتوقع أن يعمل صندوق رأس مال المخاطر المنشأ حديثاً بمساندة من مؤسسة التمويل الدولية على تسهيل الروابط الإقليمية. وفي إطار المشروع المبتكر المقترح لتطوير القطاع الخاص، من المتوقع أن يستكشف البنك الدولي إجراءات تدخلية تعمل على تحفيز روابط الشركات الفلسطينية بالشركات الإسرائيلية التي تمتلك معارف وتكنولوجيا قوية ولها سبل نفاذ إلى البيئة الإسرائيلية. ومن الممكن أن تعمل هذه الروابط على تسهيل نقل التكنولوجيا والمهارات إلى السكان المحليين.

4. الإصلاحات القطاعية والمؤسسية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية

47. يمثل عدم كفاءة وانعدام كفاءة نظام الانضباط المالي في القطاع العام عقبة كؤوداً أمام مشاركة القطاع الخاص على جميع مستويات الحكومة، ويشمل ذلك المرافق. ويمثل عدم تمتع الأطراف المقابلة من القطاع العام بالملاءة الائتمانية أو انقطاع تدفق الإيرادات بسبب نظام التحصيل المشوه أو تعطل هذا النظام أحد المخاطر الكبرى التي تواجه المستثمرين المحتملين، لا سيما في مجال إعداد وتطوير مشروعات البنية التحتية التي يقوم بها القطاع الخاص.

48. تهدف مساندة مجموعة البنك الدولي لإدارة المالية العامة لدى السلطة الفلسطينية إلى تحسين ثقة القطاع الخاص بهدف القيام باستثمارات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيستمر البنك الدولي في المساهمة في تحسين إدارة المالية العامة والموازنة والإيرادات لدى السلطة الفلسطينية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي ومن خلال حوار سياسات منظم، وعمليات خاصة بسياسات التنمية والاستثمار، ومن خلال الخدمات الاستشارية والأعمال التحليلية المنهجية. وستمثل نفقات قطاع الرعاية الصحية محور تركيز مهم، لا سيما، إحالة الحالات الطبية إلى الخارج. ومن خلال المساندة التي يتيحها المشروع الجاري لتعزيز قدرة قطاع الرعاية الصحية على التكيف والمجابهة، ستقوم وزارة الصحة بإعادة التفاوض بشأن عقود الخدمات مع مقدمي الخدمة الخارجيين. وفي مجال المعاشات التقاعدية، سيعمل البنك مع السلطة الفلسطينية للوصول إلى إدارة أكثر نشاطاً للنفقات - التي تبلغ حالياً 3% من إجمالي الناتج المحلي - ومن ثم تحرير الموارد من أجل تقديم الخدمات. وهناك مشروع قيد الإعداد يتم تمويله من خلال الصندوق الائتماني لغزة والضفة الغربية مع موارد صندوق استئماني من الاتحاد الأوروبي والدانمرك، وسيعمل هذا المشروع على تحسين ممارسات الإدارة المالية العامة لوزارة المالية والتخطيط.

49. في إطار هذا البرنامج، سيتم تعزيز المرافق، وتوضيح دورها ووظائفها لزيادة فاعليتها، وزيادة الانضباط المالي، والقدرة على جذب الاستثمارات الخاصة. وفي قطاع المياه، سيتم إنشاء شركة وطنية للمياه، وسيقوم برنامج الحكومة المقترح بتطوير قطاع المياه بمساندة هذه الشركة التي تستهدف تحسين أداء مرفق المياه، ويشمل ذلك من خلال عقود الأداء مع المشغلين من القطاع الخاص. وفي قطاع الطاقة، سيعمل مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء الذي يجري القيام به على تدعيم مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. وتحتاج شركة النقل الوطنية للكهرباء المنشأة حديثاً إلى مساندة هائلة للعمل بوصفها مشترياً منفرداً ومشغلاً للنظام - شراء الطاقة الكهربائية من الموردين الإقليميين، وبيعها لشركات توزيع الكهرباء بناء على التعرفة التي يحددها مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. وحتى يتسنى تنفيذ اتفاقية شراء الطاقة الكهربائية الجديدة بنجاح، ولضمان وجود منتجين للكهرباء مستقلين وقادرين على المنافسة، ثمة حاجة إلى المزيد من أنظمة إدارة النقدية المنضبطة في قطاع الطاقة لدى شركة النقل الوطنية للكهرباء، وشركات التوزيع، والبلديات. وستساند منحة السياسات المقدمة من البنك الدولي لتحقيق استقرار المالية العامة وتهيئة بيئة أنشطة الأعمال تعزيز كل من مقدمي الخدمات على المستوى الميداني والمؤسسات على أعلى مستوى في قطاعات المياه والطاقة والصحة - وسيتم تقديم مساعدة فنية إضافية. ومن المتوقع تقديم مساندة لتصميم ترتيبات إدارة للنفقات النقدية في قطاع الطاقة، وعمل ترتيبات ضمانية واحتياطية وإجراءات موحدة للمناقصات التي تُطرح على منتجي الكهرباء المستقلين.

50. ستعمل مجموعة البنك الدولي أيضاً على تعزيز الاستدامة المالية للخدمات البلدية، وتحسين أنظمة وإجراءات وعمليات الإدارة المالية للبلديات - وهو شرط أساسي لجذب أنشطة القطاع الخاص. وستعمل تحويلات المالية العامة التي تنسم بالشفافية والانضباط من أعلى

مستوى إلى البلديات على تحسين استقرار المالية العامة وخفض صافي الإقراض. ويدعم البنك الدولي في الوقت الحالي مدى التوافق بين التخطيط وعمليات إعداد الموازنات والمحاسبة من جانب البلديات. وسيطور صندوق تطوير وإقراض البلديات تدريجيًا حتى يصبح وسيطًا ماليًا يعمل على تسهيل التمويل المستدام للاستثمارات البلدية الأكبر حجمًا التي تمتد لعديد من السنوات. وستطور قدرة هذا الصندوق لتقييم الملاءمة الانتمائية للبلديات التي من المتوقع أن تعمل على تسهيل سبل الوصول إلى المزيد من التمويل التجاري في المستقبل. ويجري حاليًا تقديم المساعدة الفنية الرامية إلى تقييم الإقراض المحتمل من جانب البلديات، وستعمل هذه المساعدة على طرح توصيات بشأن السياسات حول كيفية تعزيز البيئة التنظيمية والبنية المؤسسية لمساعدة البلديات المختارة على الوصول إلى سوق التسهيلات الاستثنائية والقروض البلدية.

51. من الممكن أن تعمل المساعدة المقدمة من مجموعة البنك الدولي مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتسم بالانتظام على تقديم يد العون لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الجوهرية على المستوى البلدي. ويبين استعراض لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى البلدي اهتمامًا كبيرًا من جانب المستثمرين من القطاع الخاص، لكن غياب بيئة استثمارية منسقة وجيدة الإدارة أيضا- إضافة إلى سجل ضعيف حافل بالإخفاقات من جانب المشروعات- يسهم في زيادة تردد المستثمرين. ويمثل عدم كفاية وانعدام كفاءة نظام الانضباط المالي في القطاع العام عقبة كؤودًا أمام مشاركة القطاع الخاص سواء للتمويل الخاص أو لتمويل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على جميع مستويات الحكومة، وكذلك بالنسبة للمرافق. ويعتبر المشروع الناجح لإدارة المخلفات الصلبة في جنوب الضفة الغربية في مكب (مطمر) المنيا استثناءً ملحوظًا يقدم دروسًا حول كيف يمكن أن يعمل التعاون وتضافر الجهود على مستوى مجموعة البنك الدولي على تقديم حلول متكاملة لتقديم الخدمات التي تتسم بفاعلية التكاليف، وكذلك حلول خاصة بمشاركة المواطنين في الرصد والمراقبة. وفي إطار المشروع الثالث لتطوير البلديات الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا، يساند البنك الدولي البلديات للدخول في شراكات مع الشركات الخاصة في مشروعات البنية التحتية وتقديم الخدمات عندما تتوفر السلامة التجارية التي تفي باحتياجات الناس. وسيتم إعداد إطار لمشروعات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام الخاصة بالبلديات. وستقدم مجموعة البنك الدولي مساندة في صورة مساعدة فنية من خلال الأعمال التحليلية ذات الصلة التي يقدمها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حول إعداد إطار للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وصياغة الاتفاقيات (يشمل ذلك إدارة المخلفات الصلبة، والأسواق، والمياه والطاقة المتجددة) وسيتم تقديم مساندة المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي على نحو تكاملي لتعزيز الأثر المرجو.

5. إصلاحات القطاع المالي من أجل زيادة توفير سبل الوصول إلى التمويل والأسواق

52. ستعمل المساعدة المقدمة من مجموعة البنك الدولي على تقديم يد العون لحسم اختناقات القطاع المالي التي تمنعه من زيادة مساهمته في تنمية وتطوير القطاع الخاص. وسيؤدي تناول قدرة البنوك على تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى أصول قروض طويلة الأجل إلى التصدي لأحد التحديات الرئيسية التي تواجه المستثمرين في مجال البنية التحتية - يتمثل هذا التحدي في مدة القروض لدى القطاع المصرفي المحلي التي تعتبر قصيرة للغاية مما يجعلها غير مناسبة للاستثمارات طويلة الأجل بطبيعتها. وستعمل مؤسسة التمويل الدولية على تعميق استثماراتها وعملياتها الاستثمارية في قطاع البنوك وقطاع التمويل الأصغر، وزيادة سبل وصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات المالية، مع التركيز على الشمول المالي والشركات وأنشطة الأعمال التي تمتلكها نساء. وستساند الأعمال الاستثمارية المقدمة من مؤسسة التمويل الدولية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني التابعة للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بقانون الإيجار التمويلي والمعاملات المضمونة لتهيئة بيئة أكثر دعمًا لتوفير التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وستواصل مؤسسة التمويل الدولية تقديم المساعدة لأعمال حوكمة الشركات مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. وفي إطار *النافذة الاستثمارية لإنشاء الأسواق التابعة لمؤسسة التمويل الدولية*، ستعمل المؤسسة على تقديم المساعدة للقطاع المصرفي الفلسطيني بهدف توسيع المنتجات التي يطرحها (على سبيل المثال، التمويل الإسلامي)، وكذلك تعزيز التمويل الأصغر في إطار الإستراتيجية الجديدة للسلطة الفلسطينية الخاصة بهذا القطاع. ويساند البنك الدولي في الوقت الحالي أول تقييم مخاطر تقوم به سلطة النقد الفلسطينية بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. وسيعمل ذلك على توجيه واضعي السياسات لتحسين تحديد ومعالجة المخاطر والتهديدات التي تواجه القطاع المالي. وفي الوقت نفسه، ستساعد مجموعة البنك الدولي القطاع المصرفي الفلسطيني والشركات الفلسطينية على تخفيف الآثار السلبية المحتملة من جراء إجراءات تخفيف المخاطر التي تقوم بها البنوك الإسرائيلية.

الركيزة 2. صندوق تعزيز القطاع الخاص لتحقيق استثمارات هذا القطاع

53. ستعمل الإصلاحات التي تجري مساندة في إطار الركيزة الأولى أعلاه على إرساء الأساس لتقوية نشاط القطاع الخاص من خلال المساعدة في تحسين بيئة أنشطة الأعمال. وعلى المدى القصير، ستستمر مجموعة البنك الدولي في استخدام الأموال الموجودة التي يديرها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والاستفادة منها في مساندة هذه الإستراتيجية الجديدة، والنهج التكاملي المعني (المسار الأول). وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مساندة مباشرة للمساعدة في هيكلة المشروعات التي يمكن تمويلها من البنوك وتعبئة الاستثمارات اللازمة. وبعد مناقشة مجلس المديرين التنفيذيين لإستراتيجية المساعدة للسنوات المالية 2018 - 2021، ستقوم مجموعة البنك الدولي ببناء على ذلك بإطلاق صندوق جديد لتعزيز القطاع الخاص، وبعد ذلك ستحدد هيكله وعملياته ونظام الحكومة فيه، ويشمل ذلك الدور المحتمل لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (المسار الثاني).

54. سيعمل صندوق تعزيز القطاع الخاص على تخفيف المخاطر السياسية، كما سيقدم أدوات تمويل مختلط غاية في الأهمية للوصول إمكانية تمويل المشروعات من خلال البنوك مع إمكانية إيجاد فرص عمل في سياق مرتفع المخاطر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيضمن هذا الصندوق 4 مكونات أساسية: (1) مكون خاص بهيكله المشروعات للمساعدة في هيكله مجموعة جاهزة من المشروعات الخاصة، ومشروعات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (2) نافذة تأمين لتغطية المخاطر السياسية؛ (3) نافذة للتمويل المختلط؛ (4) نافذة لمنح التمويل المشترك للاستثمارات. وتدعيماً لالتزامه إزاء صندوق تعزيز القطاع الخاص، سيقوم البنك الدولي بتخصيص تمويل مبدئي للصندوق يتم استخدامه في المكون الخاص بتأمين المخاطر السياسية والمكون الخاص بالتمويل المختلط. ويقترح البنك الدولي تحويل 20 مليون دولار من الصندوق الاستئماني لغزة والضفة الغربية إلى صندوق تعزيز القطاع الخاص أثناء السنة المالية 2018، وسيدرس تقديم مخصصات إضافية في السنوات التالية. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في تعبئة تمويل إضافي من المانحين مع مساهمة البنك الدولي. وسيتم التوسع في هذا الصندوق؛ وإذا ما حدث تقدم في عملية السلام مع زيادة التمويل المتاح، من الممكن توجيه جزء من هذه الأموال من خلال النافذة المقترحة للتأمين ضد المخاطر السياسية، ونافذة التمويل المختلط، ونافذة التمويل المشترك للاستثمارات بهدف تسريع وتيرة استجابة القطاع الخاص، والسماح بالقيام بالمشروعات الأخرى الكبرى بمشاركة القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن تجربة مؤسسة التمويل الدولية تتمثل في تحقيق نسبة رفع مالي تبلغ 3:1 بين التمويل المقدم من المانحين والاستثمارات الخاصة، لكن الهدف هو تحقيق نسبة رفع مالي تصل إلى 5:1 في إطار صندوق تعزيز القطاع الخاص مع التوسع في نطاق هذا الصندوق.

الجدول 2. الركيزة الثانية النواتج ومجالات المشاركة

النواتج المقترحة	التمويل الذي تمت تعيينته من أجل استثمارات محددة ومعاملات مهيكلة
	1. مساندة مجموعة البنك الدولي لتجميع المستثمرين وهيكله معاملات محددة
	2. التأمين ضد المخاطر السياسية
	3. التمويل المختلط
	4. التمويل المشترك للاستثمارات

1. مساندة مجموعة البنك الدولي لتجميع المستثمرين وهيكله معاملات محددة

55. في إطار المسارين الأول والثاني، ستعمل مجموعة البنك الدولي في إطار من التعاون وتضافر الجهود على نحو متسق للمساعدة في هيكله مشروعات القطاع الخاص وتعبئة التمويل المشترك للاستثمارات الخاصة. وفي قطاع الطاقة، سيساند البنك الدولي في إطار عمله الوثيق مع شركاء آخرين الإصلاحات الأولية لدى شركة النقل الوطنية للكهرباء، وشركات التوزيع، والبلديات التي من شأنها تعزيز الانضباط المالي والملاءة الائتمانية للأطراف المناظرة، في حين ستساعد مؤسسة التمويل الدولية في هيكله معاملات إيضاحية محددة في إطار الاستفادة من هذه الإصلاحات. على سبيل المثال، ستشارك مؤسسة التمويل الدولية في عمل تحليلي خاص بمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص لمساندة سلطة الطاقة الفلسطينية جنبًا إلى جنب مع مساندة البنك الدولي للبلديات ومجالس الخدمات المشتركة بهدف تطوير 3 مرافق تعمل بالطاقة الشمسية بطاقة تصل إلى 5 ميغاواط لطحها في مناقصة للقطاع الخاص. وبخلاف مشروعات الطاقة الشمسية، ستشارك مؤسسة التمويل الدولية كجهة استشارية وتنسيقية لبعض الفرص الأكثر أهمية لدى شركات إنتاج الكهرباء المستقلة الكبرى التي تعمل بالغاز وتطوير الغاز مثل مشروع جنين. وستساعد أيضًا في هيكله مشروعات في مجالات المياه وتحلية المياه والصرف الصحي والتصنيع الوسيط والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البلديات. وبالنسبة لجميع هذه المعاملات، ستساعد مؤسسة التمويل الدولية في تصميم التوزيع المناسب للمخاطر، وحشد اهتمام القطاع الخاص من خلال أنشطة تواصل استباقية مع المستثمرين المحليين والدوليين. وعلى هذا النحو، ستقوم المؤسسة بدور حلقة الوصل بين الأموال المتاحة من المستثمرين (المحليين والدوليين) والفرص المتاحة على أرض الواقع. ويأتي دور مؤسسة شروق (الذي قام بتنفيذها مكتب مُمثل اللجنة الرباعية) كمكمل لدور مؤسسة التمويل الدولية، وقد تأسست لتحديد مشروعات البنية التحتية الأساسية التي تنتم بالسلامة التجارية وإعدادها حتى تكون جاهزة أمام المستثمرين. وستقوم مؤسسة التمويل الدولية بمد روابط مع مؤسسة شروق وكذلك صناديق الاستثمار التي تركز على الفرص المحددة للقطاع الخاص.

2. التأمين ضد المخاطر السياسية

56. ثمة عقبة كؤود تحول دون إنجاز المعاملات تتمثل في المفهوم الراسخ الخاص بارتفاع المخاطر السياسية التي تتعرض لها المشروعات الخاصة. وتتضمن المخاطر التي تثير المخاوف الكبرى نزاع الملكية والحروب والاضطرابات المدنية وعدم قابلية العملات للتغيير والقيود على التحويل، ومخاطر تخلف الأطراف المقابلة عن أداء التزاماتها مع المؤسسات العامة. ومن الممكن أن يؤدي توفر خدمات التأمين إلى زيادة عدد المشروعات ذات الجدوى من خلال تخفيف المخاوف الكبرى لدى المستثمرين، وفي الوقت نفسه تقليل تكاليف تمويل هذه المشروعات.

57. في إطار المسار الأول، سيظل التأمين ضد المخاطر السياسية متاحًا أمام المستثمرين من القطاع الخاص من خلال الصندوق الاستثماري الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. فقد تم إنشاء صندوق استثماري بقيمة 26 مليون دولار في 1997 للتخفيف من المخاطر السياسية التي تواجه المستثمرين في الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر الإطار 8 أدناه). وقد حقق هذا الصندوق نجاحًا كبيرًا في تسهيل مشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة تضمنت مشروعات في مجالات الصناعات الدوائية والأغذية والمشروبات والطاقة المتجددة، وقام الصندوق بعمل ارتباطات بكامل موارده حتى الآن، لكن من الممكن إعادة استخدام الأموال في حالة انتهاء آجال الضمانات أو إلغائها. وتسعى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى تمديد أجل هذا الصندوق الاستثماري المقرر إقفاله في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2017.

58. في إطار المسار الثاني، سيستفيد الصندوق الجديد لتعزيز القطاع الخاص من الدروس المستفادة من خبرات وتجارب الصندوق الاستثماري الذي كانت تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسيقدم صندوق تعزيز القطاع الخاص مظلة تأمينية للمخاطر السياسية التي تواجه المشروعات، وسيكون لهذه المظلة أثر إيجابي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيكون نطاق الصندوق في هذا الصدد تغطية حقوق ملكية المستثمرين في مواجهة مخاطر نزاع الملكية، وعدم قابلية العملات للتحويل والقيود المفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج والحروب والاضطرابات الأهلية أو الإخلال بالعقود (ويشمل ذلك المبالغ المستحقة عند إنهاء العقود)، كما يشمل هذا مشروعات البنية التحتية، مثل شركات إنتاج الكهرباء المستقلة باستخدام الطاقة الشمسية حيث يُنظر إلى مخاطر المدفوعات وصرف المستحقات من جانب المستثمرين باعتبارها مخاطر جوهرية.

الإطار 8. الصندوق الاستثماري لقطاع غزة والضفة الغربية الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

أنشئ الصندوق الاستثماري الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية في عام 1997 بمساهمات من اليابان وبنك الاستثمار الأوروبي (الذي تخارج في 2011) والسلطة الفلسطينية (مدعومة باعتماد من المؤسسة الدولية للتنمية). ويبلغ إجمالي قيمة هذا الصندوق 26 مليون دولار. ويقدم هذا الصندوق للمستثمرين المحليين والأجانب من القطاع الخاص تغطية تأمينية ضد المخاطر غير التجارية الجوهرية في استثماراتهم، وتشمل مخاطر نزاع الملكية، والقيود المفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج والحروب والاضطرابات الأهلية. وتأتي معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يساندها الصندوق الاستثماري في قطاع التصنيع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية. وقد ساهمت استثماراتها في خلق فرص عمل لا سيما للنساء. ولدى هذا الصندوق ارتباطات بكامل موارده وسيبته في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2017 ما لم يتم تمديده. وفيما يلي أمثلة على المشروعات التي يساندها الصندوق الاستثماري.

في قطاع التصنيع الزراعي، قام الصندوق الاستثماري بعمل وثيقة تأمين لشركة نخيل فلسطين للاستثمار الزراعي، ومزرعة تمر "المجهول" في أريحا في الضفة الغربية. ويعمل هذا المشروع على إيجاد 250 فرصة عمل مباشرة (40% منها للنساء) و300 فرصة عمل غير مباشرة. وتقوم شركة نخيل بتصدير ثلثي إنتاجها.

وفي مجال الصناعات التحويلية، قدم الصندوق الاستثماري وثيقة تأمين لشركة المشروبات الوطنية لإنشاء وتشغيل خط مشروبات في المنطقة الصناعية بغزة. ويعمل هذا المشروع على إيجاد 300 فرصة عمل مباشرة (30% منها للنساء) و1000 فرصة عمل غير مباشرة. كما قدم الصندوق مظلة تأمينية لشركة الجراشي للطباعة والتغليف في بيت لحم في الضفة الغربية التي تقدم خدمات التعبئة للمشروعات الصغيرة والصغيرة.

وقام الصندوق بعمل تغطية تأمينية لشركة إبي إف جي (EFG) للطاقة المتجددة وهي مشروع للطاقة المتجددة/التصنيع. وتقع هذه المحطة التجارية التي تعمل بالغاز الحيوي في الخليل في الضفة الغربية وتقدم خدمات طاقة متجددة وأسمدة حيوية للمزارعين المحليين. وهذه المحطة هي الأولى من نوعها في الأراضي الفلسطينية، وتعمل على نقل المعارف الجوهرية وإيجاد حوالي 30 فرصة عمل.

وبالإضافة إلى هذا الصندوق الاستثماري، ستقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بإدارة صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات الذي تم إنشاؤه في 2013 بمساعدة من وزارة التنمية الدولية البريطانية والوكالة السويدية للتنمية الدولية والوكالة الكندية للتنمية الدولية. ويعمل صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات بصورة مفتوحة، وسيقدم مساندة عبر الحدود للاستثمارات في غزة والضفة الغربية، لكنه لديه ارتباطات كبيرة الآن. وعلى عكس الصندوق الاستثماري للضفة الغربية وغزة، ليس لدى صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات القدرة على مساندة المستثمرين المحليين.

3. التمويل المختلط

59. قد تحتاج بعض المشروعات إلى المزيد من المساندة حتى تكون قابلة للتمويل من خلال بنوك. ومن الممكن أن تقدم حلول التمويل المختلط هذه النوعية من المساندة. ومن الممكن أن يساعد التمويل المختلط أيضاً في حفز استثمارات القطاع الخاص في مشروعات من المرجح أن يكون لها أثر كبير وتقف على حد السلامة التجارية ولكنها بحاجة إلى تمويل بشروط ميسورة للتخفيف من المخاطر أو من شأنه إعادة توازن حجم المخاطر مقابل المنافع لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.

60. في إطار المسار الأول، سيُتاح التمويل المختلط من خلال الاستعانة بالصندوق الاستثماري الذي تديره مؤسسة التمويل الدولية. ويشير التمويل المختلط إلى حزمة تمويل تتضمن تمويلًا بشروط ميسورة من شركاء مانحين وتمويلًا تجاريًا من مؤسسة التمويل الدولية بموجب يمنح المانحون لمؤسسة التمويل الدولية سلطة إنجاز واعتماد الاستثمارات نيابة عنهم (تفويض السلطة). وبسبب طبيعة وغرض التمويل المختلط، تعتبر الشفافية والحوكمة الفعالة من السمات الرئيسية لنهج مؤسسة التمويل الدولية نحو إدارة واستخدام أموال المانحين التي تُقدم بشروط ميسورة مع أموالها. وتخضع جميع معاملات التمويل المختلط لإجراءات اعتماد وموافقة مصممة كي تتوافق بصورة وثيقة مع إجراءات الموافقة والاعتماد الخاصة بالمشروعات على حساب مؤسسة التمويل الدولية ولكنها مستقلة عنها. وتقوم فرق عمل مستقلة بإدارة هذه الأموال، وهناك لجنة إدارة عليا تابعة لمؤسسة التمويل الدولية (لجنة التمويل المختلط) منوط بها الموافقة على المبلغ المطلوب واستخدامه وتنظيم أموال المانحين التي تُقدم بشروط ميسورة. وقد عمل التمويل المختلط المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية على مساندة مشروعات ذات أثر كبير على مستوى العالم في مجالات ذات أولوية مثل تغير المناخ منذ بداية هذه الألفية - وكذلك مشروعات في مجال التصنيع الزراعي والأمن الغذائي وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة منذ 2013. ومنذ السنة المالية 2010، قامت مؤسسة التمويل الدولية بطرح ما يزيد على 560 مليون دولار من أموال المانحين بشروط ميسورة لمساندة 104 مشروعات ذات أثر كبير في 56 بلدًا، وتعبئة ملياري دولار في صورة تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية و4.6 مليار دولار من مصادر خاصة أخرى.

61. في إطار المسار الثاني، سيعتمد الصندوق الثاني لتعزيز القطاع الخاص على الخبرات والتجارب المستقاة من معاملات التمويل المختلط التي أدارتها مؤسسة التمويل الدولية. ومن الممكن تنظيم وهيكل التمويل المختلط باعتباره دينًا بشروط ميسورة (دين أولي

ووسيط/ senior and mezzanine)، أو كحقوق ملكية (استثمارات مباشرة وحقوق ملكية خاصة)، أو كمنتجات تقاسم مخاطر/ضمانات بأسعار أو آجال أو ضمانات أو تصنيفات مختلفة. كما يمكن تنظيمه وهيكلته باعتباره حوافز مستندة إلى الأداء. ويعتمد كل حل على معوقات السوق التي يتعين معالجتها ومستوى الرغبة في تحمل المخاطر المرتبطة بالأموال المساهم بها والمقدمة بشروط ميسورة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، من الضروري وجود شريحة تمويل بشروط ميسورة، على سبيل المثال، لتنفيذ مشروع أنظمة الطاقة الشمسية السطحية (أعلى أسطح المنازل) بطاقة 7 ميغاواط في المنطقة الصناعية في غزة. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن يكون التمويل المختلط غاية في الأهمية لجعل المشروعات الجاهزة قابلة للتمويل من البنوك، مثل مشروعات تحلية المياه، ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعنية بالبلديات، ومشروعات الطاقة.

4. التمويل المشترك للاستثمارات

62. بالإضافة إلى التمويل المختلط، سيكون من الضروري للغاية وجود مكون خاص بالمنح لجعل بعض المشروعات التي يمكن أن تحقق الكثير من فرص العمل قابلة للتمويل من البنوك.

63. في إطار المكون الأول، سيتم الاستفادة من المشروع الثاني الخاص بالتمويل لإيجاد فرص عمل الممول من الصندوق الاستثماري لغزة والضفة الغربية والذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين في يوليو/تموز 2017. وقد وضع المشروع الثاني الخاص بالتمويل لإيجاد فرص عمل معايير اختيار وإجراءات موافقة واعتماد واضحة للمنح المقدمة للمشروعات المحتملة السليمة من الناحية التجارية والتي تعمل على إيجاد فرص عمل والتي لا يُتاح لها سوى خيارات تمويل محدودة بسبب السياق الهش وإخفاقات السوق ذات الصلة. وسيدخل هذا المشروع قريباً مرحلة السريان، وسيتم طرح أول منحة تمويل مشترك للاستثمارات في مشروع أنظمة الطاقة الشمسية السطحية (أعلى أسطح المنازل) بطاقة 7 ميغاواط في المنطقة الصناعية في غزة (انظر الإطار 9 أدناه).

64. في إطار المسار الثاني، سيتم توسيع نطاق تمويل منح التمويل المشترك للاستثمارات. وقد تم تحديد مجموعة جاهزة من الاستثمارات الخاصة التي يمكن أن تستفيد من مثل هذه المنح في إطار الصندوق الجديد لتعزيز القطاع الخاص في مجالات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية الخفيفة. وسيتم إيلاء أولوية للاستثمارات التي تنتج أكبر قدر من المنافع الاجتماعية من خلال خلق فرص العمل.

الإطار 9. طرح أدوات تمويلية للمساعدة في إنجاز المشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة - حالة مشروع تركيب وحدات الخلايا الكهروضوئية في المنطقة الصناعية بغزة

يقدم مشروع تركيب وحدات الخلايا الكهروضوئية في المنطقة الصناعية بغزة، وهو استثمار ذو أولوية، مثالاً واضحاً على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به التأمين لتغطية المخاطر السياسية، والتمويل المختلط، ومنح الاستثمارات المشتركة في الضفة الغربية وغزة. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بدور بالغ الأهمية في تنظيم هيكل هذا الاستثمار الذي تبلغ قيمته حوالي 12 مليون دولار. وسيتم تمويل هذا المشروع من خلال حقوق ملكية لجهة راعية (3 ملايين دولار)، وقرض أولي من مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 7.2 مليون دولار تقريباً (قرض من الفئة ألف من مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 3.6 مليون دولار، وتمويل مختلط بقيمة 3.6 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم 1.8 مليون دولار عبارة عن تمويل مشترك للاستثمار في صورة منحة في إطار مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل. وتدرس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقديم مظلة تأمينية ضد المخاطر السياسية.

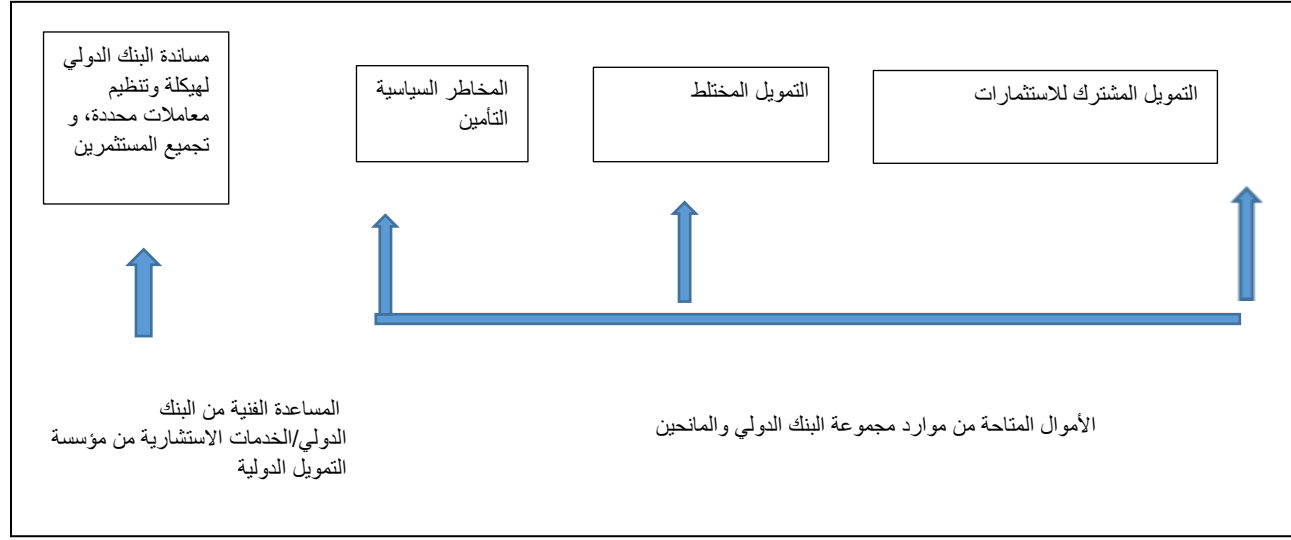
وسيعمل هذا المشروع على إيجاد فرص عمل في المنطقة الصناعية، وسيكون له أثر إيجابي وتعليمي مهم في جذب استثمارات القطاع الخاص إلى المشروعات القادرة على إحداث تحولات جوهرية في كل من الضفة الغربية وغزة.

65. تتضمن القطاعات الرئيسية التي من المحتمل أن تستفيد من الصندوق الجديد لتعزيز القطاع الخاص الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية الخفيفة، وصناعة المشروبات، وكذلك مشروعات البنية التحتية، مثل مشروعات الطاقة الشمسية، وشركات إنتاج الكهرباء المستقلة التي تستخدم الغاز لتوليد الكهرباء، ومشروعات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام المعنية بالبلديات، ومشروعات تحلية المياه. وتشارك المؤسسة الدولية بالفعل في كل قطاع من هذه القطاعات مما يعمل على تسريع وتيرة العمليات التي تستفيد من تسهيلات صندوق تعزيز القطاع الخاص. وإذا ما حدث تقدم في عملية السلام والمصالحة بين السلطة الفلسطينية وغزة، من الممكن أن يعمل ذلك على إطلاق مجموعة كبيرة وجاهزة من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتضمن مشروعات تحلية مياه ومجمعات صناعية وتطوير للطاقة يمكنها الاستفادة من توسيع نطاق صندوق تعزيز القطاع الخاص.

66. يأتي الصندوق الجديد لتعزيز القطاع الخاص مكملاً لصناديق أخرى تعمل على جذب التمويل الخاص من أجل التنمية. ويساند برنامج الضمانات التابع للوكالة الفرنسية للتنمية والذي تم توقيعه مع بنك فلسطين المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويعمل الصندوق الفلسطيني لضمان القروض، وهو صندوق بقيمة 130 مليون دولار يقدم ضمانات جزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض وممول من أوبك (OPIC) والوكالة السويدية للتنمية الدولية، على التخفيف من المخاطر السياسية والتجارية لجذب التمويل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والطاقة المتجددة، والمنطقة (ج)، وغزة. وقامت الوكالة الفرنسية بإنشاء صندوق للتمويل المختلط بقيمة 25 مليون دولار لقطاع الطاقة المتجددة، في حين تتمثل خطة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في تقديم 30 مليون دولار في صورة تمويل مختلط لتغطية

التمويل المقدم للقطاع المصرفي والاستثمارات الخضراء (المراعية للبيئة) مثل الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة الشمسية. وبناء عليه، ستعمل النافذة المقترحة للتمويل المختلط في إطار صندوق تعزيز القطاع الخاص على زيادة الموارد المتاحة للضفة الغربية و غزة من مانحين آخرين، وإطلاق فرص إضافية تدعمها هذه الصناديق والبرامج. وسيعمل صندوق تعزيز القطاع الخاص أيضًا على توسيع نطاق التسهيلات المتاحة بالفعل في الضفة الغربية و غزة بتقديم تمويل مشترك في صورة منح تشد الحاجة إليها وتغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية، كما سيضع إطارًا للإجراءات التدخلية التي يتخذها في سياق الإصلاحات القطاعية المدعومة من مجموعة البنك الدولي التي تعتبر ضرورية لنجاح الاستثمارات الخاصة.

الشكل 1. صندوق تعزيز القطاع الخاص



الركيزة الثالثة: تلبية احتياجات الشرائح المستضعفة والمحرومة وتعزيز المؤسسات من أجل تحسين الخدمات التي تستهدف المواطن

67. ستساند مجموعة البنك الدولي السلطة الفلسطينية في "وضع المواطنين في الصدارة أولاً" على قمة الأولويات. ونظرًا لتفاقم أوضاع المؤسسات العامة من جراء البيئة السياسية الضبابية، تعمل هذه المؤسسات جاهدة لحماية جميع الشرائح السكانية المستضعفة والمحرومة، لكنها أحياناً تخفق في تقديم الخدمات الأساسية لمن يحتاجونها. ولا تزال هناك تحديات جسام لكسب ثقة الجمهور وبناء ثقة القطاع الخاص من أجل المشاركة في المستقبل. ومن خلال إجراءات محددة في إطار الركيزة الأولى، سيتم تحرير الموارد العامة التي تتسم بالندرة لاستهداف الشرائح الأكثر ضعفاً وحرماناً، وحمايتها على المدى القصير، وتحسين سبل كسب العيش لها على المدى الأطول. وستغطي المشاركة في إطار الركيزة الثالثة كل من غزة والضفة الغربية. وسيكون لهذا البرنامج أهمية خاصة في غزة في حماية الشرائح المستضعفة والمحرومة في وقت حرج من خلال المساعدة في ضمان تقديم الخدمات الأساسية.

الجدول 3. الركيزة 3 النواتج ومجالات المشاركة

الناتج المقترحة	حماية الشرائح المستضعفة والمحرومة وتعزيز بناء المؤسسات التي تستهدف المواطن
	1. الحماية الاجتماعية
	2. الخدمات الأساسية وتشمل المياه والصرف الصحي
	3. مشاركة المواطنين في مساءلة الحكومة وضمان شفافيتها

68. سيتم استخدام موارد السلطة الفلسطينية وموارد المانحين لحماية لشرائح المستضعفة والمحرومة من خلال الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الضرورية، وكذلك لتعزيز مساءلة المؤسسات العامة من خلال مشاركة المواطنين. وهناك مجال لتحسين عملية الاستهداف لدى شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تعمل على إطلاق المنافع والمزايا للشرائح الأشد فقراً وبناء ثقة الجمهور. وهناك بعض الخدمات الأساسية التي لا تصل إلى الشرائح الأشد ضعفاً وحرماناً، لا سيما في غزة. ومع العجز الكبير في إمدادات المياه والبنية التحتية لشبكات الصرف الصحي وعدم كفاءة هذه الإمدادات وتلك الشبكات، تمثل ندرة المياه أحد الشواغل الكبرى. وفيما يتعلق بمشاركة المواطنين، حققت عمليات البنك الدولي السابقة نجاحاً في دمج عمليات الإصلاح في صلب الأنشطة الرئيسية، لكن هناك بعض المجالات لدى مؤسسات

السلطة الفلسطينية لا تزال الفرصة محدودة فيها لتأصيل المساواة العامة. على سبيل المثال، لا توجد آلية فعالة لقيام المجتمع المدني باستعراض الموازنة العامة.

1. الحماية الاجتماعية

69. ستعمل المساعدة المقدمة من البنك الدولي على حماية الشرائح المستضعفة والمحرومة من خلال تحسين عملية الاستهداف لدى شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تعمل على إطلاق المنافع والمزايا للشرائح الأشد فقرًا وبناء ثقة الجمهور. وقد قام البنك الدولي بمساعدة تصميم وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي منذ 2008، ويعتبر برنامج التحويلات النقدية في الضفة الغربية وغزة أحد البرامج الأكثر تقدمًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وساعد برنامج التحويلات النقدية في دقة وصول المساعدات إلى الأسر المعيشية التي تعاني من فقر مدقع مع وجود إستراتيجية للتخارج من البرنامج. ومن المرجح أن المبالغ النقدية التي تُصرف للأسر المعيشية الفقيرة تعمل على حفز الاستثمار في رأس المال البشري وتوفير فرص كسب العيش للأسرة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن ضخ الأموال يعمل على تحسين النمو الاقتصادي. ويساهم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا في تحقيق المنافع النقدية ويعتمد على الإصلاحات السابقة في مراجعة أداة الاستهداف لأخذ في الاعتبار الجوانب متعددة الأبعاد للفقر، وتحسين التشغيل البيئي لقاعدة البيانات الحالية للمستفيدين وقواعد البيانات الأخرى، وتحسين إدارة حالات الأخصائيين الاجتماعيين وأنظمة الإحالة. وفي إطار التوافق مع إستراتيجية وزارة الحماية الاجتماعية لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للشرائح المستضعفة والمحرومة، تبحث مجموعة البنك الدولي عن مشاركة القطاع الخاص في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات لخلق قيمة مشتركة وحل المشكلات الاجتماعية من خلال حلول أنشطة الأعمال. ويجري حاليًا القيام بالدراسة المسحية للإنفاق والاستهلاك للأسر الفلسطينية (2016 - 2017) بمساعدة البنك الدولي، وستعمل هذه الدراسة على تحديث قاعدة بيانات أوضاع الفقر للضفة الغربية وقطاع غزة (لا تغطي البيانات الحالية سوى فترة 2004 - 2009).

70. ستعمل التدابير الإضافية على تعزيز الحماية الاجتماعية للشرائح المستضعفة والمحرومة، ويشمل ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومساندة الجمعيات الأهلية واللاجئين. وسيشير العمل التحليلي بشأن المنافع المتأتية من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى العديد من المنافع بالنسبة للأطفال مثل تنمية ورفاهية الطفولة، وتحسين الأداء المدرسي، ووجود مسارات أكثر إنتاجية اقتصادية في المستقبل. وستعمل منحة مقترحة من البنك الدولي على مساندة تقديم الخدمات للشرائح الأكثر ضعفًا وحرمانًا وشرائح السكان الذين يصعب الوصول إليهم. وفي إطار الاستفادة من الإجراءات التدخلية لمجموعة البنك الدولي مع الجمعيات الأهلية/المجتمع المدني وخبرات وتجارب الأمم المتحدة مع اللاجئين، يقوم البنك الدولي حاليًا بتحليل كيفية تحقيق الاشتغال الاجتماعي للشرائح المهمشة، ويشمل ذلك الفهم الدقيق لموقف اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وستعمل هذه الأعمال الاستشارية والتحليلية على تحديد طرق الوفاء باحتياجات الشرائح السكانية المستضعفة والمحرومة

2. تقديم الخدمات الأساسية والتي تشمل المياه والصرف الصحي

71. في أعقاب التدهور الحادة في سبل الوصول إلى خدمات المياه في قطاع غزة على مدى السنوات العشر الماضية، وُجدت بيئة مفعمة بالتهديدات وحدث انهيار في الصحة العامة إذ إن 96% من موارد المياه غير صالحة للاستخدام من جانب سكان غزة البالغ عددهم 2 مليون نسمة، ولا يحصل سوى 1% من الأسر المعيشية على مصدر مياه شرب محسنة. ويرجع السبب الرئيسي في هذا التدهور إلى الإفراط في استغلال كمائن المياه الجوفية الساحلية، وتضمن ذلك تسرب المياه المالحة إلى خزانات المياه العذبة، وتسرب مياه الصرف غير المعالجة (زيادة الملوحة وتركيز النترات أعلى 6 مرات من معايير منظمة الصحة العالمية). وقد تفاقم الموقف من جراء تدني مستويات معالجة مياه الصرف والمجاري. وعلى الرغم من توفر مياه شرب محسنة لما يبلغ 94% من الأسر المعيشية في الضفة الغربية، تواجه العديد من المجتمعات نقصًا حادًا في المياه حيث لا يتم توصيل المياه سوى مرة واحدة كل 3 أسابيع. ولا تتوفر شبكات مجاري إلا لما يبلغ 73% فقط من الأسر المعيشية في غزة، و32% فقط من الأسر المعيشية في الضفة الغربية، ويتم التخلص من نسبة كبيرة من المجاري من دون معالجة أو بمعالجة جزئية.

72. سيعمل تعزيز المؤسسات في قطاع المياه على زيادة الاستجابة في تقديم الخدمات الضرورية وتحسين الاستدامة المالية في هذا القطاع.

وسيساند البرنامج المقترح المعني بتطوير قطاع المياه أولويات السلطة الفلسطينية بشأن معالجة أزمة المياه، لا سيما في غزة، وتأمين المياه للناس. ويدور محور تركيز المزايا النسبية للبنك الدولي حول العناصر المؤسسية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه مساندة الاستثمارات التي تعمل على تحسين توفير المياه. وتعمل الدراسة التشخيصية المتعلقة

الإطار 10. تعليم الأطفال في مخيمات أونروا للاجئين الفلسطينيين

تأسست أونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) في 1949، وتدير أونروا ما يزيد على 700 مدرسة ابتدائية وإعدادية لما يبلغ نصف مليون طفل فلسطيني لاجئ (نصفهم فتيات) في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. ويمثل التعليم الحافزة الأكبر لأونروا غير أن العجز المالي يهدد في الوقت الراهن التشغيل السلس لمدارس أونروا كل سنة.

واتجه عدد قليل من شركاء التنمية إلى البنك الدولي لمساندة تعليم الأطفال الفلسطينيين.

وسيسمح التعاون مع أونروا للبنك الدولي بالاستفادة من خبرات وتجارب أونروا، وتبادل هذه الدروس المستفادة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يساند فيها البنك إصلاحات التعليم.

بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والصحة العامة على وضع معيار استرشادي للخدمات على المستوى المحلي من خلال فحص من هم الفقراء وأين يتواجدون، وشريحة الأربعة في المائة الأدنى من حيث توزيع الدخل، ومستوى توفر وجودة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والصحة العامة الذي تتمتع به المناطق المتخلفة مقارنة بما يتمتع به غير الفقراء. ويساند البنك ومجتمع المانحين أيضًا عرضًا لتلبية مياه البحر بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية مع تركيز البنك على تحسين توزيع البنية التحتية الخاصة بتوزيع إمدادات المياه الكبيرة، وخفض الخسائر الفنية والمالية في الشبكة. وسيستمر البنك الدولي في تقديم المساندة في إطار مشروع إدارة المخلفات الصلبة في غزة، والمشروع التجريبي لإدارة المخلفات الصلبة بموجب المعونة المرتبطة بالنواتج في الضفة الغربية لمساندة خدمات المدافن الصحية وإدارة المخلفات.

73. سيساعد هذا البرنامج أجهزة الحكم المحلي كي تصبح أكثر استجابة في تقديم خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي. وفي الضفة الغربية، سيقدم البنك الدولي مساندة مستمرة من خلال مشروع إدارة المياه العادمة الإقليمي في الخليل التابع لبلدية الخليل، والذي سيتم تعزيزه لإدارة عمليات وصيانة محطة معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف. وأثناء مدة هذه الإستراتيجية (السنوات المالية 2018 - 2021)، سيتم تقديم مساعدات البنك الدولي في صورة منح من خلال المشروعين الثاني والثالث لتطوير البلديات، وبرنامج تحسين الخدمات والحكم المحلي المعنى بتحقيق نتائج. وستقدم المساعدة الفنية البرمجية على مدى سنة 2020 مساندة ضرورية لتحقيق الإصلاحات الأساسية في قطاع أجهزة الحكم المحلي بمساندة من هذه العمليات. وستنقل نواتج تقديم الخدمات بتقييم العلاقات البيئية بين المدخلات والمخرجات بالنسبة للخدمات المقدمة من البلديات والقرى (إدارة المخلفات الصلبة، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، والطرق المحلية). وستستمر الحوافز لتحسين الإدارة الخاصة بالبلديات من خلال منح مخصصة بناء على الأداء والاحتياجات وعدد السكان. وستعمل المساندة المقدمة لتعزيز المساءلة الاجتماعية ومشاركة المواطنين في البلديات على زيادة الاستجابة في تقديم الخدمات.

3. مشاركة المواطنين

74. عملاً على تعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات الفلسطينية، ستساند مجموعة البنك الدولي المؤسسات العامة كي تكون أكثر انضباطاً من الناحية المالية، وأكثر خضوعاً للمساءلة، وأكثر شفافية، مع مواصلة تحسين مشاركة المواطنين في الوقت نفسه.

75. ستزيد المساءلة من خلال مساندة مجموعة البنك الدولي للممارسات الأكثر اشتمالاً للجميع فيما يتعلق بموازنة المواطن. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني ليس لديه إلى الآن أي مدخلات في عملية صياغة الموازنة، فقد قامت مؤسسة أمان (وهي الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية) بعمل استعراض عالي الجودة للموازنة - وهو ما يمثل علامة إيجابية في طريق المضي قدماً. واستناداً إلى خبرات وتجارب عام 2016، ستكون الصور المستقبلية لموازنة المواطن أقل قتامة وأقل تعقيداً من الناحية الفنية، مع مزيد من الشركاء المشاركين مع المجتمع المدني في عملية الصياغة. وسيساعد إصدار القوائم المالية المدققة من ديوان الرقابة المالية والإدارية في وقتها على تعزيز ثقة أصحاب المصلحة والأطراف المعنية. وستعتمد مساندة البنك الدولي أيضاً على المساعدة السابقة والحالية في مجالات دورة الموازنة، مثل تخطيط النفقة وتنفيذها ومرافقتها بهدف خفض معدلات متأخرات الإنفاق التي تخلق عبئاً على القطاع الخاص. ومن المخطط أن يصدر تحديث في 2018 لآخر تقييم خاص بالإنفاق العام والمساءلة المالية تم القيام به في 2013.

76. ستساند مجموعة البنك الدولي السلطة الفلسطينية في تعزيز مشاركة المواطن. وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية، بين وزارات السلطة الفلسطينية المعنية بالإفصاح عن موازنة المواطن، حالياً لزيادة الوعي بين المنتفعين ولبناء قدرات موظفي الوزارة العاملين على معالجة الشكاوى. ويساعد مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الجاري العمل به والذي تبلغ قيمته 15 مليون دولار وتمت الموافقة عليه في يوليو/تموز 2018 في تسهيل وجود آلية منتظمة لمشاركة المواطنين في التخطيط والتقييم وتقديم الآراء التقييمية، وكذلك توسيع نطاق وتعميق مشاركة المواطنين من خلال إدخال الشفافية المالية القوية والابتكارات في المساءلة الاجتماعية. والهدف من وراء ذلك هو ضمان أن يكون عملاء المشروع على وعي باستحققاتهم، ويحصلون على استحققاتهم على الفور وبصورة تامة وبكرامة، مع تسهيل مشاركة المواطنين في التخطيط وتقديم الآراء التقييمية للمساعدة في وضع الحلول المناسبة. وستجري مساندة آليات معالجة المظالم وتقديم الشكاوى والآراء التقييمية عبر جميع القطاعات من خلال جهود منسقة لتوسيع نطاق مشاركة المواطنين بناءً على الخبرات الناجحة في قطاعات مختارة مثل الحماية الاجتماعية والتنمية البلدية.

الجدول 4. البرنامج الإيضاحي للصندوق الاستثماري لغزة والضفة الغربية التابع للبنك الدولي

المبلغ (بملايين الدولارات) *	المنح الممولة من الصندوق الاستثماري لغزة والضفة الغربية
	الركيزة الأولى:
30	منحة السياسات لتحقيق استقرار المالية العامة وتهيئة بيئة أنشطة الأعمال
3	تحسين الإدارة المالية العامة
6	التنمية المبتكرة للقطاع الخاص
	الركيزة الثانية:
20	صندوق تعزيز القطاع الخاص

7	الرؤية الثالثة: تعزيز المؤسسات لأغراض الشفافية/المساءلة، على سبيل المثال، في قطاع المياه
---	---

*توضح المخصصات المشروعات التي قيد الإعداد التي يتم تمويلها جزئيًا من خلال الصندوق الاستئماني لغزة والضفة الغربية ويجوز تدعيم بعضها من خلال مخصصات من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل البنية التحتية الذي يديره البنك الدولي.

زاي. الاتصال والتواصل

77. ستساند مجموعة البنك الدولي التفاعل بين أصحاب المصلحة محل هذا التركيز المتزايد على القطاع الخاص. وقد أظهرت المناقشات التي جرت مؤخرًا بشأن الاستثمارات الخاصة والتمويل التجاري في قطاع الطاقة أهمية تعزيز الحوار بين المشاركين من القطاع الخاص والسلطة الفلسطينية. وهناك منتدى لحوار أنشطة الأعمال مع السلطة الفلسطينية وممثلي القطاع الخاص المحلي في مراحل التخطيط. وسيضمن هذا المنتدى أمثلة عن أفضل الممارسات من بلدان أخرى. وستساعد جهود الاتصال والتواصل على نشر التقدم المحرز في الإصلاحات القطاعية الجارية، والتي ستعمل أيضًا على زيادة الوعي بين المستثمرين بفرص الاستثمارات الجديدة. وستساند البنك الدولي المناقشات الفنية بين النظراء الفلسطينيين والإسرائيليين في مجالات مثل تسرب موارد المالية العامة، والكهرباء، وإمدادات المياه ومعالجة المياه، وإدارة المخلفات، وإيجاد فرص عمل لإبراز التحديات الماثلة. ويجري حاليًا إعداد وتجهيز منبر لرواد الأعمال المحليين لربطهم بعناصر حاضرات الأعمال وتسريع وتيرتها في إسرائيل.

78. ستقوم مجموعة البنك الدولي بإشراك أطراف مناظرة في السلطة الفلسطينية ولدى شركاء التنمية في جميع مراحل إعداد هذه المنتجات الكبرى، وستساعد القنوات المتعددة في الوصول إلى أصحاب المصلحة والنفوذ والتواصل معهم، وتنظيم المشاورات، ولقاءات مجموعات النقاش المركز، والمشاركة الإعلامية، والتحليل السياسي، والتبادل المنهجي للمعلومات، وزيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت. وتعتبر وسائل الإعلام والمجتمع المدني من القنوات الرئيسية لتشجيع النقاش العام ونشر العمل التحليلي المستند إلى أدلة وشواهد. وتم عقد مشاورات حول إستراتيجية المساعدة المقترحة في الفترة ما بين فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول 2017 في منتديات عديدة مع السلطة الفلسطينية وشركاء التنمية والمجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص. وأثناء هذه المشاورات، حظيت إستراتيجية المساعدة المقترحة بتأييد واسع النطاق.

حاء. المخاطر وإجراءات تخفيفها

79. تمثل الإستراتيجية المقترحة تحولًا جوهريًا في الاهتمام وتخصيص الموارد للقطاع الخاص، وقد يواجه هذا التحول مقاومة من أصحاب مصلحة محددين، من بينهم أطراف من السلطة الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان إجراء مشاورات وثيقة بشأن تصميم هذه الإستراتيجية وخلال تنفيذها للتخفيف من هذه المخاطر.

الجدول 5. تصنيف المخاطر

التصنيف (مرتفعة أو جوهريّة)	فئات المخاطر
مرتفعة	1. المخاطر السياسية ونظام الإدارة الرشيدة والحوكمة
مرتفعة	2. مخاطر الاقتصاد الكلي
مرتفعة	3. مخاطر الإستراتيجيات والسياسات القطاعية
جوهريّة	4. مخاطر التصميم الفني للمشروع أو البرنامج
متوسطة	5. مخاطر القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
مرتفعة	6. المخاطر الاستثمارية
جوهريّة	7. المخاطر البيئية والاجتماعية
جوهريّة	8. مخاطر أصحاب المصلحة
مرتفعة	9. مخاطر أخرى (الأوضاع الأمنية)
مرتفعة	التصنيف العام للمخاطر

80. قد لا يحدث التوجه المتزايد لبرنامج مجموعة البنك الدولي نحو القطاع الخاص إلا بصورة تدريجية نظرًا لأن الإصلاحات القطاعية الداعمة قد تستغرق وقتًا في بيئة مقيدة للقدرات مع أخذ اعتبارات الاقتصاد السياسي في الحسبان. وهناك أيضًا مخاطر أن يظل نشاط القطاع الخاص مركزًا لدى عدد قليل من الأطراف. وقد تؤدي شبكة العلاقات/التربيطات التي تربط النخبة في القطاعين العام والخاص بصورة وثيقة معًا إلى الهيمنة مع تفويض الاشتغال الذي تسعى مجموعة البنك الدولي بشأن تطوير القطاع الخاص إلى تحقيقه. ومن الضروري بناء تحالفات من أجل الإصلاح، وفي هذا الشأن، فإن إعداد منتدى لمناقشة تحسين بيئة أنشطة الأعمال يضم السلطة

الفلسطينية ومشاركين من جميع الأطياف الممثلة للقطاع الخاص يمكن أن يحافظ على هذا الزخم. وهناك مخاطر أخرى ألا وهي عدم وجود تمويل من المانحين أو نقص هذا التمويل قد يؤدي إلى تباطؤ التوجه المقترح نحو نشاط القطاع الخاص. ومن الممكن أن تساعد المشاركة المصممة بصورة مبتكرة، ووجود صندوق جيد التنفيذ لتعزيز القطاع الخاص، وتنسيق استباقي لجهود المانحين من خلال فريق عمل السلطة الفلسطينية المعني بالقطاع الخاص في تخفيف هذه المخاطر.

81. قد لا يتحسن بوتيرة سريعة حسب المطلوب موقف المالية العامة للسلطة الفلسطينية وبعض مجالات الإدارة المالية العامة، ما يضع مخاطر على ثقة القطاع الخاص التي تساعد مجموعة البنك الدولي في بنائها. ولا تزال السلطة الفلسطينية تعتمد على مستويات مرتفعة ولا يمكن التنبؤ بها من المعونات. ويمثل قنور همة المانحين وخفض المساعدات المقدمة مصدرًا جوهريًا للمخاطر التي تواجه الأوضاع المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وتؤدي ضغوط المالية العامة إلى مخاطر تواجه عملية تقديم الخدمات العامة من جانب السلطة الفلسطينية، كما تؤدي إلى صعوبة القيام بالإصلاحات الهيكلية. وعلى الرغم من ضرورة الاستمرار في المساعدات المقدمة من المانحين على المدى المتوسط الذي تغطيه هذه الإستراتيجية، سيتم تخفيف هذه المخاطر من خلال المساندة التي يقدمها هذا البرنامج للإصلاحات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في تعزيز الإدارة الضريبية، وتقوية تخطيط الموازنة/الإفناق، ووضع الأولويات وعمل التنسيقات بشأن الإدارة المالية العامة داخل السلطة الفلسطينية. ويقوم البنك الدولي حاليًا بإعداد عملية لتعزيز إدارة المالية العامة في الوقت نفسه مع مساعدة فنية، وقد لقي ذلك اهتمامًا من المانحين للمشاركة في تمويل هذه المنحة. وسيستمر البنك أيضًا في التشديد في جميع مندييات التنمية على ضرورة أن يستمر المانحون في تقديم المساندة، ويشمل ذلك إلى موازنة السلطة الفلسطينية.

82. أدى الحصار المستمر على غزة والسيطرة المحدودة للسلطة الكائنة في رام الله على قطاع غزة إلى إعاقة المشروعات الاستثمارية عن تحقيق أهدافها. وسيواصل البنك الدولي مع السلطات والجهات المعنية المجاورة لجلب المواد المطلوبة إلى غزة لتنفيذ المشروعات. وقد تأخر المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة كثيرًا بسبب صعوبة استيراد المواد اللازمة للمشروع المصنفة "للاستخدام المزدوج". ونظرًا لعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة، فإن ذلك يعوق إشراف البنك على المشروعات، كما حدث مؤخرًا في قطاع المياه. ويستلزم هذا جهودًا إشرافية إضافية لمشروعات البنك في غزة. وقد حدد فريق العمل المعني بالمخاطر في حافظة المشروعات مخاطر محددة تواجه أعمال التوريدات والتعاقدات والإدارة المالية. وقد مثل الحفاظ على جودة حافظة عمليات البنك الدولي الكائنة في غزة في صورة جيدة تحديًا، وقد يتطلب إشرافًا من جانب طرف ثالث أو تقليص المشروعات الاستثمارية في غزة. وإذا نجحت جهود المصالحة في الأونة الأخيرة، من الممكن زيادة أنشطة مجموعة البنك الدولي في غزة بصورة كبيرة على ضوء الاحتياجات الهائلة على أرض الواقع.

83. إذا تدهور الموقف الأمني بصورة كبيرة، سيعود البنك الدولي لمساندة العمليات الطارئة، وستعود مؤسسة التمويل الدولية للمشروعات الاستثمارية وإدارة حافظة الاستثمارات الحالية. وستعتمد الإجراءات المتخذة على الصعوبات المحددة التي تتم مواجهتها، وستكون القرارات بالتشاور مع السلطة الفلسطينية وأصحاب المصلحة الآخرين. ولتخفيف المخاطر المتمثلة في وجود قناة واحدة من خلالها يتم تنفيذ المساعدة، سيعمل البنك الدولي مع السلطات المحلية والبلديات والمرافق والوسطاء الماليين والجمعيات الأهلية إذ سيقدم هؤلاء طرفًا إضافية للتنفيذ حتى ينتسى عدم المساس بتقديم الخدمات. وعلى جانب الوضع الأمني، نجد أن تصنيف التهديدات مرتفع بالنسبة للصفة الغربية ومرتفع للغاية في غزة. ويقوم أخصائي الأمن المقيم بالتواصل دائمًا مع منظومة الأمن التابعة للأمم المتحدة. وتجري مراجعة وتحديث خطة البرنامج الخاص بالاستجابة للطوارئ وضمان استمرار العمل بصورة دورية. ويتم استخدام العربات المصفحة في سفريات بعثات وأفراد مجموعة البنك الدولي في الضفة الغربية، ويتم السفر داخل غزة باستخدام موكب مكون من سيارتين. ولا يزال سيناريو التراجع الشديد في الوضع الأمني قائمًا.

84. سيعمل الاتفاق السياسي مع إسرائيل على زيادة الأفاق الاقتصادية والتخفيف من القيود التي تفرض تحديات على برنامج مجموعة البنك الدولي. وستتم الاستعانة بالخبرات والتجارب العالمية للبنك الدولي فيما يتعلق بأعمال التجديد بعد انتهاء الصراع لخدمة عملية تدعيم العملية التي ستكون هناك حاجة إليها على نحو أفضل. وفي ظل هذا السيناريو، من المرجح أن يتم تعزيز ثقة المستثمرين مع زيادة الاستثمارات المتدفقة إلى إعادة الإعمار والتنمية. وستكون هناك فرصة لزيادة مساندة البنك الدولي للصفة الغربية وغزة في مجالات مثل تقوية البلديات، والمياه، وتوليد الكهرباء، ومساندة ريادة الأعمال وخلق فرص العمل للمساعدة في الاستفادة من مزايا وموارد القطاع الخاص لتقريب الخدمات إلى الناس. وعلى نحو مماثل، ستعمل مؤسسة التمويل الدولية على تدعيم استثماراتها في جميع القطاعات، والعمل بصورة وثيقة مع البنك الدولي لضمان معالجة القيود الأساسية الخاصة بالسياسات التي تواجه القطاع الخاص من خلال الإصلاحات التي تقودها السلطة الفلسطينية. وسيساند البنك الدولي أيضًا الإصلاحات الهيكلية والقطاعية، وسيعمل على نقل عملية تقديم الخدمات لهيئات وجهات محايدة، مع وضع أولويات لاستخدام الموارد التي تنتم بالندرة لصالح الشرائح المستضعفة والمحرومة. وفي حالة حدوث تقدم في عملية السلام، ستتم مراجعة إستراتيجية المساعدة المقترحة لتعزيز المزيد من نواتج التنمية.

الملحق 1 إطار رصد النتائج

برنامح مجموعة البنك الدولي	مؤشرات النواتج
<p>الركيزة 1. تهيئة الظروف لزيادة استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل النواتج المقترحة: زيادة استثمارات القطاع الخاص وفرص العمل نتيجة الإصلاحات الأولية</p> <p>تجري مساندة أولويات التنمية في أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية من خلال النواتج المقترحة في إطار الركيزة الأولى: الاستقلال الاقتصادي - يشمل ذلك السياسات التالية: بناء الاقتصادي الفلسطيني في المستقبل، وخلق فرص العمل، والإدارة المالية العامة على نحو يتسم بالكفاءة، والانتقال من التعليم إلى العمل، وتحسين بيئة أنشطة الأعمال في فلسطين</p>	
<p>القائم</p> <p>-- مساندة بنك الاستثمار الفلسطيني للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مؤسسة التمويل الدولية)</p> <p>-- مشروع الانتقال من التعليم إلى العمل</p> <p>-- مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء</p> <p>-- برنامج فاتن - استثمارات تمويل أصغر (مؤسسة التمويل الدولية)</p> <p>-- برنامج فلسطينية لرائدات العمل الحر (مؤسسة التمويل الدولية)</p> <p>مشروع التمويل الأول والثاني لإيجاد فرص عمل</p> <p>-- برنامج تمويل التجارة العالمية (مؤسسة التمويل الدولية)</p> <p>-- صندوق ابتكار لرواد العمل الحر من الشباب (مؤسسة التمويل الدولية)</p> <p>-- مشروع التنمية الحضرية والمدن المتكاملة</p> <p>-- مشروع مسار إبراهيم الخليل</p> <p>-- تقييم المخاطر</p> <p>-- مشروع تحسين إعداد المعلمين</p> <p>-- المشروع الثالث لتطوير البلديات</p> <p>مشروع الوطنية الفلسطينية للاتصالات (مؤسسة التمويل الدولية)</p>	<p>تهيئة سياق داعم لاستثمارات القطاع الخاص</p> <p>1. متوسط عدد الأيام اللازمة للحصول على ترخيص ممارسة النشاط التجاري خط الأساس: 36.00 (2017) المستهدف: 15.00 (2021)</p> <p>2. قامت وزارة الاقتصاد الوطني بإنشاء وتنفيذ سجل الأصول المنقولة الذي يسمح للشركات بالحصول على قروض وخدمات تمويل أخرى باستخدام الأصول المنقولة خط الأساس: لا (2017) المستهدف: نعم (2018)</p> <p>3. فرص العمل التي تم إيجادها من خلال مساندة المشروع الثاني للتمويل لإيجاد فرص عمل (العدد) خط الأساس: 0 (2017) المستهدف: 1,300.00 (2021)</p> <p>4. الشركات الناشئة الجاهزة للاستثمار والتي قيد الحصول على المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر (العدد) خط الأساس: 0.00 (2017) المستهدف: 15.00 (2021)</p> <p>5. حجم إجمالي التجارة (الواردات والصادرات) التي يساندها برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية - استهداف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى (ملايين الدولارات) خط الأساس: 11.2 (2017) المستهدف: 14.00 (2021)</p> <p>6. قيام البلديات والمجالس القروية بفتح حساب بنكي مستقل لإيداع الأموال المحصلة من فواتير الكهرباء لدفع مستحقات شركة النقل الوطنية للكهرباء (نعم/لا) خط الأساس: لا (2017) المستهدف: نعم (2018)</p> <p>7. معدل تحصيل شركة النقل الوطنية للكهرباء من شركات التوزيع (النسبة المئوية) خط الأساس: 0.00 (2017) المستهدف: 85.00 (2021)</p>
<p>المُخطَّط</p> <p>-- الأعمال الاستشارية من بنك فلسطين لمساندة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مؤسسة التمويل الدولية)</p> <p>-- منحة السياسات لتحقيق استقرار المالية العامة وتهيئة بيئة أنشطة الأعمال</p> <p>-- تحسين الإدارة المالية العامة للسلطة الفلسطينية</p> <p>-- التنمية المبتكرة للقطاع الخاص</p> <p>-- المساعدة الفنية لتحليل أوضاع الأراضي</p> <p>-- صندوق تعزيز القطاع الخاص</p>	

برنامج مجموعة البنك الدولي	مؤشرات النواتج
الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - خدمات استشارية للنساء مع بنك فلسطين (مؤسسة التمويل الدولية) - - برنامج تنمية وتطوير قطاع المياه	8. عدد البلديات التي لديها فائض في العمليات والمشروعات وعدم زيادة في المتأخرات خط الأساس: 40.00 (2017) المستهدف: 80.00 (2021) 9. قدرة توليد الكهرباء من مشروعات الطاقة المتجددة بمشاركة مجموعة البنك الدولي (عدد الميجاواط): خط الأساس: 0 (2017) المستهدف: [25 ميجاواط: مشروع الطاقة الشمسية لمؤسسة التمويل الدولية + 7 ميجاواط: مشروع الطاقة الشمسية للمؤسسة/البنك في المنطقة الصناعية بغزة] 32 ميجاواط (2021) 10. حجم القروض القائمة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (ملايين الدولارات) خط الأساس: 349.00 (2017) المستهدف: 400.00 (2021)

برنامج مجموعة البنك الدولي	مؤشرات النواتج
	الركيزة 2. صندوق تعزيز القطاع الخاص لتحقيق استثمارات هذا القطاع النواتج المقترحة: التمويل الذي تمت تعبئته من أجل استثمارات محددة ومعاملات مهيكلية تجري مساندة أولويات التنمية في أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية من خلال النواتج المقترحة في إطار الركيزة الأولى: الاستقلال الاقتصادي - يشمل ذلك السياسات التالية: بناء الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل، وخلق فرص العمل، والانتقال من التعليم إلى العمل، وتحسين بيئة أنشطة الأعمال في فلسطين
القائم - - استثمارات في وحدات الخلايا الكهروضوئية في المناطق الصناعية بغزة بقدرة 7 ميجاواط (مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي) - - التمويل المختلط (مؤسسة التمويل الدولية) مشروع التمويل الثاني لإيجاد فرص عمل (تمويل مشترك لاستثمارات البنك الدولي) - - التأمين ضد المخاطر السياسية مشروع الوطنية الفلسطينية للاتصالات (مؤسسة التمويل الدولية)	<u>أدوات تخفيف المخاطر ومساندة المعاملات الإيضاحية</u> 11. تأسيس وتفعيل صندوق تعزيز القطاع الخاص (نعم/لا) خط الأساس: لا (2017) المستهدف: نعم (2021) 12. قيام مؤسسة التمويل الدولية بتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص لتمويل شركات إنتاج الكهرباء المستقلة في جنين (نعم/لا) خط الأساس: لا (2017) المستهدف: نعم (2021) 13. تعبئة تسهيلات التمويل المشترك للاستثمارات من أجل استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية (بملايين الدولارات) خط الأساس: 0.00 (2017) المستهدف: 3.00 (2021)
<u>المُخَطَّط</u> - - استثمارات في وحدات الخلايا الكهروضوئية في المناطق الصناعية بغزة بقدرة 35 ميجاواط (مؤسسة التمويل الدولية) - - الصندوق العالمي المعني بتنمية مشاريع البنية التحتية (InfraVentures) - مؤسسة التمويل الدولية - - محطة إنتاج الكهرباء المستقلة في جنين (مؤسسة التمويل الدولية) - - صندوق تعزيز القطاع الخاص	

برنامج مجموعة البنك الدولي	مؤشرات النواتج
- - استثمارات عديدة ومشاركة في خدمات استشارية في مجال الطاقة المتجددة (مؤسسة التمويل الدولية)	

برنامج مجموعة البنك الدولي	مؤشرات النواتج
	<p>الركيزة 3. تلبية احتياجات الشرائح المستضعفة والمحرومة وتعزيز المؤسسات من أجل تحسين الخدمات التي تستهدف المواطن النواتج المقترحة: حماية الشرائح المستضعفة والمحرومة وتعزيز بناء المؤسسات التي تستهدف المواطن</p> <p>تجري مساندة أولويات التنمية في أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية من خلال النواتج المقترحة في إطار الركيزة الأولى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • العدالة الاجتماعية وسيادة القانون – يشمل ذلك السياسات التالية: الخلاص من الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية • الحكومة التي تركز على المواطن وتستهدفه – يشمل ذلك السياسات التالية: أجهزة محلية مستجيبة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين • حكومة فعالة – يشمل ذلك السياسات التالية: تعزيز المساءلة والشفافية والإدارة المالية التي تتسم بالكفاءة والفاعلية • التعليم الجيد للجميع – يشمل ذلك السياسات التالية: من التعليم إلى العمل
<p><u>القائم:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> -- إدارة المخلفات الصلبة في غزة -- مشروع تدعيم قدرة النظام الصحي على الصمود -- مشروع إدارة المياه العادمة الإقليمي في الخليل -- مساندة الحوكمة على مستوى أجهزة الحكم المحلي وتحسين الخدمات -- تحليل وتقارير أوضاع الفقر -- مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية -- مشروع تحسين إعداد المعلمين -- المشروع الأول والثاني لتنمية البلديات <p><u>المخطط:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> -- الاشتغال الاجتماعي – الشرائح المهمشة -- برنامج تنمية وتطوير قطاع المياه 	<p><u>موارد المانحين والموارد العامة النادرة للسلطة الفلسطينية المستثمرة في تقديم الخدمات وتعزيز المساءلة</u></p> <p>14. تحديد الشرائح الأشد فقراً وحرماناً من خلال التسجيل في السجل الاجتماعي (عدد الأسر المعيشية) خط الأساس: 0.00 (2017) المستهدف: 150,000.00 (2021)</p> <p>15. المنتفون ببرامج شبكات الأمان الاجتماعي (عدد الأسر المعيشية) خط الأساس: 0.00 (2017) المستهدف: [خدمات الإحالة] 15,000.00 (2021) المستهدف: [خدمات الاستشارات] 5,000.00 (2021)</p> <p>16. المنتفون بنظام إدارة الحالات (تحسين الاستهداف ونواتج التوظيف لبرنامج التحويلات النقدية للسلطة الفلسطينية) (عدد الأسر المعيشية) خط الأساس: 0.00 (2017) المستهدف: 130.00 (2021)</p> <p>17. المستفيدون من تحسين تقديم الخدمات – برنامج القرى الذي يسانده البنك الدولي (العدد) خط الأساس: 0.00 (2017) المستهدف: 350,000.00 (2021)</p>

الملحق 2: أموال المانحين المكملة لمنح البنك الدولي

(يشمل ذلك التمويل المقدم من البنك الدولي، والتمويل المشترك مع المانحين، ومساهمات الصندوق الاستئماني، والتمويل الموازي بحسب المبلغ (وفق ما أشار إليه رؤساء فرق العمل) (في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017)

رقم الصندوق الاستئماني	اسم الصندوق الاستئماني	الوضعية/الهدف	الجهات المانحة	صافي قيمة المنحة (دولار)
TF071607/TF072593	الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للإصلاح والتنمية في فلسطين	قائم. مساندة الموازنة من أجل الإصلاحات الحكومية	الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والنرويج (وزارة الخارجية)، والمملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية البريطانية)، وفرنسا (وزارة الخارجية)، والكويت، واليابان. وكانت كندا (الوكالة الكندية للتنمية الدولية)، وفنلندا (وزارة الخارجية)، وبولندا جهات مانحة سابقة	1,470,658,991
TF071898/TF072778	الشراكة من أجل تطوير البنية التحتية - صندوق استئماني متعدد المانحين	قائم. يقدم تمويلًا مشتركًا للمشروعات المرتبطة بإمدادات المياه والصرف الصحي والتنمية الحضرية والكهربة. كما يمول الأنشطة التحليلية والاستشارية.	كرواتيا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والسويد	137,485,067
غير متاح	تمويل مواز	قائم. مساندة للحكومة على مستوى أجهزة الحكم المحلي وتحسين الخدمات	ألمانيا (من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبنك التنمية الألماني)؛ وبلجيكا (مؤسسة التعاون الفني البلجيكية)؛ والاتحاد الأوروبي؛ والوكالة الفرنسية للتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (النمسا وإيطاليا والسويد)؛ وسويسرا (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون)	44,000,000
	مشروع إدارة المياه العادمة الإقليمي في الخليل	مساندة مشروع إدارة المياه العادمة الإقليمي في الخليل	المفوضية الأوروبية وبنك التنمية الآسيوي	32,600,000
غير متاح	تمويل مواز - المشروع الطارئ للكهرباء ومعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	قائم. مساندة المشروع الطارئ للكهرباء ومعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية	32,200,000
غير متاح	تمويل مواز - مشروع تدعيم قدرة النظام الصحي على الصمود	قائم. مساندة مشروع تدعيم قدرة النظام الصحي على الصمود	الاتحاد الأوروبي وفرنسا (الوكالة الفرنسية للتنمية)	15,000,000
غير متاح	تمويل مواز - المشروع الثاني لتنمية البلديات	قائم. مساندة المشروع الثاني لتنمية البلديات	ألمانيا (من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبنك التنمية الألماني)؛ وبلجيكا (مؤسسة التعاون الفني البلجيكية)؛ والاتحاد الأوروبي؛ وفرنسا (الوكالة الفرنسية للتنمية)؛ وسويسرا، وهولندا - منظمة في إن جي (VNG) الدولية	17,800,000
غير متاح	تمويل مواز - مشروع تحسين شبكات المياه والصرف الصحي	قائم. مساندة مشروع تحسين شبكات المياه والصرف الصحي	البنك الإسلامي للتنمية	11,100,000

رقم الصندوق الاستثماري	اسم الصندوق الاستثماري	الوضعية/الهدف	الجهات المانحة	صافي قيمة المنحة (دولار)
غير متاح	تمويل مواز - مشروع إعادة تأهيل شبكة كهرباء غزة	قائم. مساندة مشروع إعادة تأهيل شبكة كهرباء غزة	البنك الإسلامي للتنمية	8,000,000
TF057595	المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة	تم الإقفال. مساندة المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	مفوضية الاتحاد الأوروبي	6,422,136
TF057109	الصندوق الاستثماري البلجيكي للمشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	قائم. مساندة المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	بلجيكا - الإدارة العامة للتعاون الإنمائي	6,422,136
غير متاح	تمويل مواز - المشروع الرابع للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية	قائم. مساندة المشروع الرابع للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية	الوكالة الفرنسية للتنمية	6,000,000
TF056186	الصندوق الاستثماري السويدي للمشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	تم الإقفال. مساندة المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	الوكالة السويدية للتنمية الدولية	4,942,904
غير متاح	تمويل مواز	تم الإقفال. مساندة مشروع إدارة المياه العادمة الإقليمي في الخليل.	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	4,820,000
TF016302	مسار إبراهيم الخليل	قائم. المساهمة في خلق فرص العمل وتوفير مصادر دخل للبلدات والقرى المهمشة الواقعة على طول مسار إبراهيم الخليل في الضفة الغربية، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، واستخلاص الدروس المستفادة من الأنشطة التجريبية لخلق فرص العمل من خلال السياحة البديلة التي يمكن تطبيقها في أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.	صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام	2,320,000
TF072213	الصندوق الاستثماري النرويجي لمساندة الضفة الغربية وقطاع غزة	قائم. أنشطة الصناديق لتعزيز قاعدة العمل التحليلي لمجتمع التنمية، وتقوية جهود تنسيق المانحين، ومساندة لجنة الاتصال الخاصة باعتبارها سكرتارية (أمانة عامة)	النرويج	1,545,723
غير متاح	تمويل مواز - مشروع بناء قدرات قطاع المياه في غزة	قائم. مساندة مشروع بناء قدرات قطاع المياه في غزة	الوكالة الفرنسية للتنمية	1,400,000
TF014465	الشراكة الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي بشأن الحوكمة - مستشار الحوكمة	تم الإقفال. سيركز هذا النشاط على ثلاث ركائز أساسية: (1) تحسين وتحديث نظام الإدارة المالية العامة، وخاصة الاعتماد على تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية الذي تم إنطلاقه أثناء الربع الأول 2013؛ (2) مساندة السلطة الفلسطينية في إعداد أجندة الحوكمة وفق تقرير البنك الدولي وخاصة ما يتعلق بحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات والمشتريات والمناقصات الحكومية، ومكافحة الفساد؛ (3) مساندة السلطة الفلسطينية في إدارة أجندة إصلاح الخدمة المدنية من خلال الاعتماد على	المملكة المتحدة - وزارة التنمية الدولية البريطانية	725,000

رقم الصندوق الاستئماني	اسم الصندوق الاستئماني	الوضعية/الهدف	الجهات المانحة	صافي قيمة المنحة (دولار)
		النتائج الرئيسية والتوصيات التي وردت في تقرير البنك الدولي (2011)، ويشمل ذلك تحديث وتيسير الخدمة المدنية، ودمج إدارة الموارد البشرية مع أنظمة الرواتب. وسيعمل هذا النشاط أيضًا على رصد النتائج الخاصة بإنجازات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات مقابل إطار النتائج.		
TF0A2007	بناء الدولة والسلام/ نشاط الرعاية الصحية - فلسطين	قائم. في إطار النهج البرامجي الذي يهدف إلى توسيع نطاق المعرفة العالمية ويتيح مساندة مباشرة لتعزيز المرونة والقدرة على المجابهة في تقديم الخدمات الصحية	صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام	400,000
TF0A2316	تأمين الطاقة من أجل التنمية	قائم. مساندة إعداد دراسة لتحديد سبل تحسين أمن الطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجهيز إمدادات الطاقة المتاحة لتعظيم الأثر الإنمائي في الوقت نفسه.	برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة	350,000
TF0A1762	المساعدة الفنية لوضع إطار مستدام لإقراض البلديات	قائم. تقديم المساعدة الفنية والمساندة الاستشارية للسلطة الفلسطينية وصندوق إقراض وتطوير البلديات لوضع إطار مستدام لإقراض البلديات، وتمكين صندوق إقراض وتطوير البلديات من دراسة جدوى إنشاء برنامج إقراض البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة.	برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF)	300,000
TF0A0416	WBAG #B049 Insurance Supervision - الضفة الغربية وقطاع غزة (#B049 - الرقابة على التأمين	قائم. تعزيز أساليب تنظيم التأمين والرقابة عليه بما يساعد على تشجيع أسواق التأمين التي تتسم بالكفاءة والعدالة والأمان والاستقرار لحماية وإفادة حملة الوثائق.	مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي	297,374
الإجمالي				1,804,789,331

الملحق 3. مؤشرات مختارة* لأداء وإدارة حافظة مشروعات البنك

(في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017)

السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016	السنة المالية 2015	المؤشر
تقييم الحافظة				
18.0	14.0	14.0	17.0	عدد المشروعات قيد التنفيذ ^أ
3.8	4.5	4.1	3.9	متوسط مدة التنفيذ (السنوات) ^ب
16.7	21.4	7.1	17.6	نسبة المشروعات التي تعاني من مشاكل حسب العدد ^ج
12.3	8.7	17.3	18.9	نسبة المشروعات التي تعاني من مشاكل حسب العدد ^ج
33.3	42.9	35.7	17.6	نسبة المشروعات التي تواجه مخاطر حسب العدد ^د
31.2	29.8	46.4	18.9	نسبة المشروعات التي تواجه مخاطر حسب المبلغ ^د
14.8	33.6	26.2	29.8	نسبة المنصرف في السنة المالية (%) ^ج
إدارة حافظة المشاريع				
نعم	نعم	نعم	نعم	استعراض أداء الحافظة للبلاد المعني خلال السنة (نعم/لا)
موارد الإشراف (الإجمالي بالدولار الأمريكي)				
متوسط موارد الإشراف (دولار أمريكي/المشروع)				

آخر خمس سنوات مالية	منذ السنة المالية 1980	بند إيضاحي
9	51	تقييم إدارة تقييم العمليات للمشروع حسب العدد
0.0	0.0	تقييم إدارة تقييم العمليات للمشروع حسب المبلغ (مليون دولار أمريكي)
44.4	32.0	نسبة المشروعات التي قيمتها إدارة تقييم العمليات وحصلت على تقدير غير مرض أو غير مرض تماما حسب العدد
		نسبة المشروعات التي قيمتها إدارة تقييم العمليات وحصلت على تقدير غير مرض أو غير مرض تماما حسب المبلغ

أ. كما هو موضح في التقرير السنوي عن أداء الحافظة (فيما عدا السنة المالية الحالية)

ب. متوسط عمر المشروعات في حافظة البنك الدولي الخاصة بالصفة الغربية وقطاع غزة

ج. نسبة المشروعات التي حصلت على تقدير غير مرض أو غير مرض تماما في أهداف التنمية و/أو التقدم المحرز في عملية التنفيذ.

د. كما هو محدد في برنامج تحسين الحافظة

هـ. نسبة المنصرف من حسيبة القرض خلال السنة إلى الرصيد غير المنصرف لحافظة البنك في بداية السنة: مشروعات استثمارية فقط.

* جميع المؤشرات هي لمشروعات جارية في الحافظة باستثناء نسبة الصرف، التي تتضمن جميع المشروعات الجارية وكذلك المشروعات التي خرجت أثناء السنة المالية.

الملحق 4. حافظلة عمليات البنك *
(في 31 أكتوبر/تشرين
الأول 2017)

الفرق في المبالغ المنصرفة بين الفعلي الأصلي ما تمت مراجعته رسمياً* (أ)		التصنيفات الواردة في تقارير أوضاع التنفيذ					مشروعات جارية		
الفرق في المبالغ المنصرفة بين الفعلي الأصلي ما تمت مراجعته رسمياً* (أ)	غير منصرف.	ملغى.	الارتباطات والمنح بملايين الدولارات	السنة المالية للموافقة	معدل سير التنفيذ	الأهداف الإنمائية	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع	
0	0	4.2	0	5	2016	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	التمويل لإيجاد فرص عمل	P151089
0	0	0	0	9.5	2018	#	#	مشروع التمويل الثاني لإيجاد فرص عمل	P151089
0	0	0	0	4	2018	#	#	مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء	P148600
0.7-	8-	7	0	23	2012	مرض إلى حد ما	مرض	شبكة كهرباء غزة - محطة رحاب	P116199
0	7.4	8.6	0	10	2014	غير مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	-- إدارة المخلفات الصلبة في غزة	P121648
16.6-	14.6	7.4	0	29.8	2005	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة	P074595
28.3--	2.5	47.	0	13	2013	مرض	مرض	المشروع الثاني لتنمية البلديات	P127163
0.8	1-	2	0	8	2010	مرض	مرض	مشروع تحسين إعداد المعلمين	P111394
0	0	0	0	16	2018	#	#	المشروع الثالث لتطوير البلديات	P159258
0	0	0	0	3	2011	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مشروع بناء قدرات قطاع المياه	P117443
0	2.0	4.5	0	8.5	2015	مرض	مرض	مشروع تدعيم قدرة النظام الصحي على الصمود	P150481
0	2.6	3.8	0	4.5	2015	غير مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	المشروع الأول لإدارة المياه العادمة الإقليمي في الخليل	P117449
0	0.1	4.5	0	5	2017	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مشروع التنمية الحضرية والمدن المتكاملة	P150991
0	1	4	0	5	2016	مرض	مرض	الحوكمة على مستوى أجهزة الحكم المحلي وتحسين الخدمات	P148896
0	0	0	0	15	2018	#	#	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية	P160674
0	10-	0	0	20	2011	مرض	مرض	برنامج التحويلات النقدية	P119307
0	0	0.9	1	9.4	2013	غير مرض	غير مرض	تحسين إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي	P101289
0	0.1	5.1	0	11.5	2012	مرض	مرض	مشروع الانتقال من التعليم إلى العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة	P129861
0	0	0	0	8.3	2013	مرض للغاية	مرض	المشروع التجريبي على نهج المعونات المستندة إلى النواتج - مشروع إدارة المخلفات الصلبة في غزة	P132268
0	0	6.	0	3.3	2014	مرض	مرض	مسار إبراهيم الخليل	P147235
43.5-	11.2	53.1	1.0	211.8				النتيجة العامة	

* يشمل الصندوق الاستئماني لغزة والضفة الغربية، وصندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام، وبرنامج الشراكة العالمية للمعونات المرتبطة بالنواتج، ولا يوجد تمويل ثنائي مشترك آخر.

** الأرقام في هذا العمود لا تبين المبالغ من الصندوق الاستئماني للشراكة من أجل البنية التحتية (أ) مبالغ الصرف المخططة حتى تاريخه ناقصاً منها ما تم صرفه فعلياً حتى تاريخه بحسب التوقعات. التقييم المسبق.

الملحق 5. حافظة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية القائمة التي تم الارتباط بها و صرفها
(في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017)
(مليون دولار)

الاستثمارات القائمة التي تم صرفها					ارتباطات					الشركة	الموافقة الخاصة بالسنة المالية
مشارك	*منحة/إدارة الموارد	أشباه حقوق الملكية	حقوق ملكية	قرض	مشارك، مشترك	*منحة/إدارة الموارد	أشباه حقوق الملكية	حقوق ملكية	قرض		
0.00	0.00	0.00	0.50	0.00	0.00	0.00	0.00	3.00	0.00	أبراج فلسطين	السنة المالية 2014
0.00	0.00	0.00	11.40	0.00	0.00	0.00	0.00	11.44	0.00	بنك فلسطين	السنة المالية 2008
0.00	0.00	50.00	0.00	0.00	0.00	0.00	75.00	0.00	0.00	بنك فلسطين	السنة المالية 2016
0.00	0.00	0.00	0.00	2.50	0.00	0.00	0.00	0.00	2.50	مؤسسة قاتان (السلطانية للإقراض والتنمية)	السنة المالية 2017
0.00	0.00	0.00	0.00	0.80	0.00	0.00	0.00	0.00	0.80	سيف العربية للأسمنت	السنة المالية 1997
0.00	0.00	0.00	1.50	0.00	0.00	0.00	0.00	3.40	0.00	وطنية الضفة الغربية	السنة المالية 2011
3.75	0.00	0.00	0.00	19.50	6.95	0.00	0.00	0.00	34.75	وطنية الضفة الغربية	السنة المالية 2012
3.75	0.00	50.00	13.40	22.80	6.95	0.00	75.00	17.84	38.05		إجمالي الحافظة:

* إدارة المخاطر/الضمانات

الملحق 6. الضمانات القائمة المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة
(في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017)

اسم المستثمر	موقع المستثمر	قطاع نشاط الأعمال	الحد الأقصى (دولار)
شركة التدوير الفلسطينية – تدوير	الضفة الغربية وقطاع غزة	الصناعات الزراعية	4,530,373
شركة سراج لإدارة الصناديق	الضفة الغربية وقطاع غزة	الصناعات التحويلية	1,950,534
شركة اليسر للاستثمارات	الضفة الغربية وقطاع غزة	الصناعات التحويلية	11,835,000
أوسترهوف – هولمان بيو إنرجي بي في	هولندا	الصناعات التحويلية	769,854
التقنية العربية للوحات (شركة ذات مسؤولية محدودة)	الإمارات	الصناعات التحويلية	628,452
شركة الجراشي للطباعة والتغليف	الضفة الغربية وقطاع غزة	الصناعات التحويلية	942,678
شركة أجروبال للاستثمارات	الضفة الغربية وقطاع غزة	الصناعات التحويلية	801,276
الإجمالي			21,458,167